

الفصل الثالث

الموقف العلمى للتأريخ

حقيقة علمية التأريخ :

فى كل معاهد التعليم فى مختلف البلدان ، تحتل مادة التاريخ موقعا مهما على خريطة المقررات الدراسية ، وهناك ما يصعب حصره من مؤلفات تاريخية ، ولا نكاد نجد حقلا من حقول المعرفة الأخرى إلا وله ملحق فرعى يتعلق بتاريخه ، وهكذا ، مما يشعرنا ، بل قل ويؤكد لنا ، أن قيمة التاريخ تحتل موقعا متقدما ويحظى بتقدير يحسده عليه كثيرون من أصحاب حقول معرفية أخرى . والغريب أنه مع كل هذا فهناك شكوك متعددة أثيرت فى " علمية " عملية التأريخ ، فلماذا ؟

للدكتور حسين مؤنس رأى فى الإجابة عن هذا السؤال ، مؤداه أن المشكلة - وما هى فى الحقيقة بمشكلة - فى أساسها ترجع إلى أز العرب أطلقوا على التأريخ أحيانا اسم " علم " ، وأحيانا اسم " فن " . والعرب الأول قسموا المعارف الإنسانية إلى كلام وفنون ، فالعلوم هى علوم الدين من قرآن وحديث وتفسير وما يتصل بذلك من علوم اللغة من نحو وصرف وتركيب وبيان وبديع ، وما عدا ذلك من ضروب المعرفة وميادينها تسمى فنونا ، فلا يقال قط : فن الحديث ، لأن هذا علم كامل تندرج تحته موضوعات كثيرة ، ولكن يقال : فن التاريخ ، وفن السيرة ، وفن البيان وما إلى ذلك ، وإن كان فى استعمال اللفظين خلط كثير ، فابن النديم يسمي كل فروع المعرفة " فنونا " ، وحاجى خليفة أسمى كتابه " كشف الظنون فى أسامى الكتب والفنون " . وقد يتوسع المؤلفون العرب فيجعلون كل فروع المعرفة " أدبا " فيما عدا علوم الدين ، وهى علوم القرآن والحديث واللغة والنحو . والمؤلفون العرب الأوائل أطلقوا لفظ " الألب " على كل المعارف التى يمكن للإنسان أن يحصلها ، فقالوا أن الألب هو الأخذ من كل شئء بطرف ، و" التأديب " هو التعليم و" المؤدب " هو المعلم (١) .

وهذا الذى يذهب إليه مؤرخنا الكبير صحيح بالنسبة للثقافة العربية الإسلامية ، لكن البعض قد يفهم منه أن أصل القضية (التشكيك فى علمية التأريخ) هم العرب ، ذلك أن للقضية جذورها كذلك فى التاريخ الأوربى . صحيح أننا قد لا نجد نصوصا فى الكتابات الأوربية القديمة تبين لنا ذلك ، إلا أن العديد من الكتابات التى كتبت ، حتى القرن العشرين تشككيا فى هذه العلمية ، نستطيع أن نستنتج منها هذا ، إذ يصعب تصور أن يقول القدماء بالعلمية ، ثم يجيء محدثون لينفوها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رأى مؤرخنا قد يحمل ضمنا أن علمية التأريخ قد يكون مصدرها الفكر الأوربى وحده .

وقد تردد ابن خلدون بين إضفاء سمات " العلمية " على التاريخ وبين تسميته " فنا " ، ففى تعريفه الذى سبق أن أشرنا إليه ، نجده يقول : " . . . وفى باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لهذا أصيل فى الحكمة عربى " (٢) ، ففى هذه العبارة يصف ابن خلدون التاريخ بأدق وأعمق ما يمكن أن توصف به الدراسة العلمية الحقّة . ولكن يستوقف النظر أنه ينظم التاريخ فى سلك الفنون ، و" الفن " بمعنى : " الضرب من الشيء " ، كما جاء فى لسان العرب أقل منزلة وأهمية من العلم الذى هو معرفة أكيدة . نعم إن ابن خلدون عاد فعقد فصلا عن فائدة التاريخ سماه : " فصل فى فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها " ، ولكنه يبدأ هذا الفصل ذاته بقوله : " اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب " ، فكأنه غير مقتنع تماما بأن التاريخ علم مستكمل للشروط الأساسية التى يقوم عليها العلم (٣) .

المشكلة إذن قائمة منذ عهد بعيد ، تاريخها يكشف أنها أضحت على التدوال والجذب والدفع ، جزءا من مشكلة المعرفة بالمفهوم " الكانطى " - نسبة إلى الفيلسوف الألمانى : كانط - التى تبحث : ضمن أى الشروط تكون " المعرفة " التاريخية ممكنة صحيحة ؟ إنها هى نفسها مشكلة " الحقيقة " فى التاريخ ، وإلى أى مدى يمكن أن تدفع " علميتها " وموضوعيتها ؟ وهى لذلك إنما تمس مباشرة طبيعة الفكر التاريخى ، حتى تداخلت القضية التاريخية والقضية الفلسفية وفتح الباب بين الأولى والثانية (٤) .

ولا نستطيع أن نزعم أن هذه القضية التي نتناولها ، جديدة ، أو أننا سوف نأتي فيها بجديد لم يسبقنا إليه أحد ، فقد أتعب الكثيرون عقولهم في تحليلها ورسم حدودها المتموجة الرواغة ، وتساءلوا عن إمكان وجود علم تاريخي يجمع الناس على قبول نتائجه وإنتاجه وحدوده ، وبأى مقياس تكون موضوعية هذا العلم ؟ وهكذا فإن أعدادا من الكتب قد تطوعت لبحث هذه المشكلة منذ القرن الثاني عشر على الأقل . ومن ذلك كتاب " فيكو " (علم جديد) ومحاولة " كاتط " (فكرة التاريخ العالمي) ، و (محاضرات في فلسفة التاريخ) لهيجل ، وكتاب " هرر " (أفكار) ، وأبحاث " إنجلز " حول (المادية التاريخية) ، وكتابات " ماركس " حول (تفسير التاريخ) ، وكتابات " ولهام دلتاي " منذ سنة ١٨٧٥ حول دراسة التاريخ . ومعظم هذه الكتابات كان لها مفعولها الانفجاري الثوري في الفكر كله ، وبخاصة منذ ذلك الخط الممتد من هيجل إلى ماركس وإنجلز (٥) .

وقد تساءل " هورس " (٦) : هل يجيز لنا التماثل في بعض جوانب البحث التاريخي مع منطق البحث العلمي أن نوافق مؤرخي القرن التاسع عشر في تصنيف التاريخ علما بين العلوم ببساطة تلفت النظر ، وأن نجعله في المنزلة الأخيرة منها ؟ ويجيب على الفور بأنه لا يعتقد بأنه كذلك ، ولكنه يرى العكس أقرب إلى الصواب ، فبين التاريخ والعلوم فارق أساسي يباعد بينهما حتى المعارضة . وسند هورس في ذلك أن العلم يبحث في الحوادث الملحوظة ، عن المشابهات التي تظهر ، ويكشف عن العناصر المشتركة في الوقائع حيث يتعرفها في حقيقتها ، فيبحث بعد ذلك عن أسباب تكرار هذه الملامح تكرارا متشابها في وسط ظروف مختلفة جدا ، فيصوغ لهذا الناتج احتمالات تثبت حقيقتها في ما بعد بالاستدلال العقلي أو بالاختبار ، وهكذا ينتهي العلم إلى إثباتات تقرر ميزة عامة أو قوانين ، وتجتهد في تسييقها في نظام .

أما التاريخ ، فهو على العكس من ذلك ، لأنه لا يرتبط بالوقائع التي يضع لها حدودا ، إلا بحكم ما هو موحد بينها ، وهذا ما كشف عنه " كورنو " بدقة ملحوظة ، ذاهبا إلى حد أن لم يترك للتاريخ كحقل خاص به ، إلا فضلا " كل ما يرفض بطبيعته أن يخضع للعقل ، وكل ما ينزل منزلة ما لا حل له في حدود العلاقات الضرورية لوضع نظام " .

وإذ لا يشك هورس بأن التاريخ يبحث عن الأسباب التي كانت وراء تتابعها ويجتهد في جعلها مترابطة متسلسلة ، يعنى يبحث عن أن يصل إلى تفسير يرضى عنه العقل ، إلا أنه يرى أن صفة العلم تبقى غير متوافرة على حقيقتها (٧) .

وقد ذهب بعض العلماء مثل و.س. جيفونز (Gevons ١٨٣٥-١٨٨٢ إلى أن التاريخ لا يمكن أن يكون علما لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة ، وبذلك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة ، على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلا . ومما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم في نظرهم ، قيام عنصر المصادفة ، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة ، مما يهدد الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء (٨) .

ورأى بعض العلماء أن من الصعب أن يعد التاريخ علما ، وأن من الأوفق أن يعد فنا من الفنون ، وخاصة أنه يقدم لنا تعبيرات وأوصافا للأحوال التي جرت فيه ، كما يحتاج إلى خيال الشاعر وبراعة الكاتب حتى يبعث الحياة في عظام الأحداث التاريخية اليابسة المجردة ويضعها في ثوبها اللائق بها (٩) ، وخاصة إذا لاحظنا أن الوثائق التاريخية لا تعطينا صورة سينمائية عن الحوادث التاريخية ، وإنما هي صور متناثرة ، بين بعضها وبعض كثير من عدم الارتباط والجفاف والاختلال والنقص ، وعمل المؤرخ الأساسى هو إكمال كل نقص وسد كل ثغرة في الوثائق التاريخية ، ومن هنا كان التاريخ - إلى حد كبير - يقوم على الفن ، وعلى موهبة المؤرخ الخاصة التي يستطيع بها تشييد وإحياء الماضى بكل ما كان عليه (١٠) ، وملء كل الثغرات الفارغة وإعطاء المضمونات لكل القوالب الجوفاء بحيث يصبح لها الأثر الفعال في عالمنا المعاصر (١١) .

ويسوق المعارضون لاعتبار التاريخ عملية منهجية علمية مثالا بقولهم أن المنهج العلمى الطبيعى لا يستطيع أن يفسر لنا حريق موسكو فى عهد نابليون بونابرت فى سنة ١٨١٢ إلا على أساس قوانين الاشتعال ، ولا بد من تدخل المؤرخ لكى يشرح

الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التي أدت إلى ذلك الحريق (١٢) ، ولابد لنا من قلم المؤرخ - بلسمات أدبية - لكى يصف لنا الحريق وما تركه من الآثار ، فكل من العالم الطبيعي والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته ، وكل منهما يكمل الآخر ، وكلاهما ضرورى لتقدم المعرفة الإنسانية .

وإذا جئنا لعدد من الوقائع التي يسوقها التاريخ التربوى بصفة خاصة رأينا مدى الحاجة - فى بعض الأحيان - لأن يكون المؤرخ ذا حس فنى وأدى ، فالتقارير الرسمية فى الربع الثانى من القرن الماضى التى تصف حال التعليم فى الكتاتيب الأهلية فى صور تمتلئ بالبؤس والشقاء وتردى الأمور التعليمية والصحية ، مما لا ينبغى أن يكتفى فيه بتسجيل نقص كذا وكذا ، إن هذا التسجيل أشبه بصورة " فوتوجرافية " ، وما يبيث فيها الحيوية والحركة ويحرك مشاعر القارئ واتفعالاته هو تلك التعبيرات الأدبية والصور البياتية والتشبيهات البديعة ، شريطة ألا يودى هذا إلى تجاوز حقائق الوضع .

وإذا كان موضوع البحث التاريخى هو الكشف عن وضع تكافؤ الفرص فى بيئة فقيرة ومقارنتها ببيئة تتميز بالثراء وقوة النفوذ ، فإنه يحتاج إلى تخيل وإشارة عواطف ، لا بهدف التحيز ، ولا الميل العاطفى بنير دليل ، ولكن لأن من مقتضيات " الفهم " أن تكون هناك قدرة ما ومهارة لدى الكاتب تمكنه من أن يجعل القارئ وكأنه يعايش الوقائع ، ولا يكون مجرد قارئ لها ، وهذا ما نلمسه واضحا فى " الأيام " - مثلا لظه حسين . صحيح أنه ليس كتابا تأريخيا للتعليم الدينى ، لكن براعة الكاتب وعبقريته فى وصف جوانب من أحوال التعليم فى الكتاتيب وفى الأزهر ، ربما تؤدى إلى فهم أفضل من بحوث أكاديمية كتبها مؤرخون متخصصون !!

كذلك فقد أكد آخرون أن التكرار الحقيقى ممتنع فى التاريخ الاجتماعى ، ومعنى هذا أننا يجب أن نتوقع ظهور الحوادث الجديدة فى جوهرها . نعم إن هذا التاريخ قد يعيد نفسه ، ولكنه لا يعيد نفسه أبدا فى نفس المستوى ، وخاصة إذا كانت للحوادث المعادة أهمية تاريخية ، وكان لها فى المجتمع أثر باق (١٣) .

إن العالم الذى يعنى بوصفه علم الطبيعة يستحيل أن يحدث فيه شىء جديد حقا ، فقد اخترع الإنسان آلة جديدة ، ولكن من الممكن دائما أن ننظر إليها على أنها ترتيب جديد لعناصر هى أبعد ما تكون عن الجدة . إن الجدة فى علم الطبيعة ليست إلا جدة فى الترتيب والتأليف . ، لكن الجدة الاجتماعية هى على العكس من ذلك تماما ، إذ أنها ، الجدة البيولوجية ، جدة جوهرية ، أى أنها جدة حقيقية لا يمكن ردها إلى جدة فى الترتيب ، وذلك لأنه يستحيل فى الحياة الاجتماعية أن تبقى العوامل القديمة فى الترتيب الجديد كما كانت عليه من قبل تماما . وحيث يستحيل التكرار التام ، فلا بد من ظهور الجدة الحقيقية ، ولهذا أهميته عند النظر فى نشوء المراحل أو الفترات التاريخية الجديدة ، تلك المراحل التى تختلف كل منها عن الأخرى اختلافا جوهريا .

وفى هذا المقام ، فقد سبق أن أوردنا وجهة نظر أخرى لبوبر فى الفصل السابق (١٤) .

وإذا كانت هذه بعض دعاوى الناقدین للتعامل مع العملية التاريخية بنفس المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعية ، فماذا يقول الذين يتحمسون لاستخدام هذا المنهج؟

نبدأ أولا بما يراه " إدوارد كار " حول علاقة التاريخ بالعلم ، فمن وجهة نظره أن المؤرخين أنفسهم هم الذين يتعاملون على التاريخ بإدخالهم له فى إطار (الآداب الإنسانية) ، ورأى أن لا تعارض بين التاريخ والعلم ، ومما قاله (١٥) : أن اعتراضه الرئيسى على رفض تسمية التاريخ علما هو أن ذلك يبرر الانشقاق بين ما يسمى " ثقافتين " ويحافظ عليه . وهذا الانشقاق هو أحد مخلفات ذلك التحامل القديم المستند إلى البنية الطبقيّة للمجتمع الإنجليزى الذى صار من مخلفات الماضى . وأكد كار أنه ليس مقتنعا بأن الهوة التى تفصل المؤرخ عن الجيولوجى أعمق أو أكثر تعذرا من الهوة التى تفصل المؤرخ الجيولوجى عن الفيزيائى ، لكن الطريقة لرأب الانشقاق ليست فى رأيه تعليم العلم الابتدائى للمؤرخين أو التاريخ الابتدائى للعلماء .

ويرى كار أن التفكير فى سلوك هذا النهج طريق مسدود قأدنا إلى التشوش ،
والعلماء أنفسهم لا يتصرفون على هذا النحو ، فلم يسبق لنا أن سمعنا أحدا ينصح
المهندسين بحضور دروس ابتدائية فى علم النبات . والعلاج الذى يقترحه كار هو
تحسين مستوى تاريخنا ، أى جعله أكثر علمية ، والتشدد فى ما نطلبه من الذين
يتولون هذا العمل ، ويؤكد صاحبنا أن التاريخ موضوع أكثر صعوبة من الكلاسيكيات
وأنة يعادل فى جديته أى علم آخر (١٦) .

أما المؤرخ الإنجليزى " ج . ب . بيورى " J.B.Bury (١٨٦١-١٩٢٧) فيذكر فى
محاضراته الافتتاحية فى كمبردج (تاريخ حرية الفكر) : أن التاريخ قد عانى من كونه
جزءا من الأدب ، بينما التاريخ علم لا أكثر ولا أقل ، وأن وقائعه يمكن أن تدرس
موضوعيا كوقائع الجيولوجيا والفلك ، أى أن تدرس على أنها أشياء خارج الذات ، إذ
لا يتسنى قيام علم على أساس ذاتى ، وأن الوقائع التاريخية يمكن أن تجمع وتصنف
وتفسر ، كما هو الحال فى أى علم . ثم يضيف إلى ذلك قوله بأن ما بقى التاريخ يعد
أدبا ، فليس فى الإمكان التثبت جديا من الصدق ومن الدقة ، ثم يورد عبارة أكثر حزما
يذهب فيها إلى أن التاريخ ليس فرعا من الأدب (١٧) .

هذا وقد كرر هذا التأكيد - قبل بيورى وبعده - جميع أولئك المؤرخين الذين أصروا
أمام انتصارات العلوم الطبيعية وفوزها بتسليم الجميع ، وبقيادة الرفاه الإنسانى ، على
إصاق التاريخ بالعلم الطبيعى ، وكاتوا يريدون من خلال هذا التأكيد على علمية التاريخ
، نفى الريبة التى تلاحقهم حول قيمة التاريخ العلمية ، ومن ثم فقد ذهب " كارل همبل "
Carl Hampel إلى أن التاريخ يمكن أن يستوعب فردية وقائع لا تقل ولا تزيد عن
الطبيعة والكيمياء ، وأن المؤرخ يستطيع أن يفسر اغتيال القيصر تماما ، كما يفسر
الجيولوجى زلزالا ، إذ يبين أن الحادثة لم تقع مصادفة ، وإنما وفقا لظروف معينة ،
فمنطق التفسير واحد فى جوهره فى كل من التاريخ والعلوم الطبيعية ، وليست النبوءة
فى التاريخ تكنية ، ولكنها تنبوء علمى قائم على افتراض قوانين عامة لا غنى
للمؤرخ عنها ، وإن كانت هذه القوانين لا تعنى الحتمية ، وإنما تدع مجالا للإمكان
والاحتمال لا بأس به (١٨) .

وقد ذهب عالم الاجتماع الفرنسي " أوجيست كونت " إلى حد القول " إننى سأقدم برهاتا فعليا على وجود قوانين محددة للأحداث المرتبطة بارتقاء وتطور العنصر الإنسانى ، كما توجد قوانين لسقوط الحجارة . . . إن فكرة التطور تعنى ظهور عوامل جديدة ، وهذه العوامل تظهر بنفسها فى تقدم اللغة ، والدين ، والفن ، والعقل . وهناك منهج واحد يمكن بواسطته معرفة أصل هذه العوامل هو المنهج التاريخى " (١٩) .

وقد عارض كونت الاعتقاد القائل بوجود شىء فى عالم الإنسان يمكن إرجاعه للمصادفة ، أو أن هناك شىئا يخلو من النظام الطبيعى وحميئته الصارمة .
وقد أيد هذا الرأى " تين " H.Tain فى فرنسا فى كتابه **Vie et Correspondance** ، وذهب فى النهاية إلى أن العلل المختلفة للأحداث يمكن أن تنتهى بنا إلى بعض المبادئ العامة التى تتحكم فى كل الوقائع وتقررها ، وأننا نستطيع العثور وراء كل تنوعات الأحداث التاريخية ، واختلافها إلى درجة كبيرة - كما يقول تين - على نفس الهيكل العظمى الذى لا يتغير كثيرا أو قليلا ، فالوقائع تتغير ولكن هيكلها يبقى (٢٠) .

وهنا لابد من مواجهة التساؤل التالى : هل معرفتنا بالماضى الإنسانى كاملة أو شبه كاملة على الأقل ؟ وإذا لم تكن ، فما الذى يبقى فى أيدي التاريخ والمؤرخين بالفعل من الماضى لإعادة بنائه ؟ الواقع أن الماضى الذى يسقط فى هاوية الأبد باستمرار ، وإلى غير رجعة لا يترك لنا فى معظم الأحيان إلا أضال الملامح والآثار فى الأيدى : أسطرا حول ما استرعى الانتباه صدفة أو عن عمد ، أثرا سلم بالصدفة من عوادي الزمن ، ثم ؟ . . . لا شىء غير ذلك ! وعلى حد تعبيرات " جوتشالك " Gottschalk فإن قدرا فقط مما لوحظ فى الماضى قد تذكره أولئك الذين لاحظوه ، وإن جزءا فقط مما تذكر سجل ، وإن جزءا فقط مما سجل حفظه التاريخ ، وإن جزءا من ذلك الذى وصل يمكن تصديقه ، وما أمكن فهمه كان جزءا فقط مما هو صادق ، وجزء فقط مما فهم يمكن للمؤرخ تفسيره أو روايته (٢١) . وهكذا فإن تاريخ الماضى بأكمله (وهو ما يسمى بالتاريخ الواقع) لا يعرفه المؤرخ إلا بواسطة السجل انمحفوظ ، أى التاريخ المسجل ، ومعظم التاريخ المحفوظ هو الجزء الباقى من الجزء المسجل عن الجزء المتذكر من الجزء الملاحظ من ذلك الكل . وحتى حين يكون الماضى مأخوذا

مباشرة من المحفوظات الأثرية أو الأنثروبولوجية ، فهذه هي فقط الأجزاء التي اختارها العالم بين الأجزاء المكتشفة ، مما ساعد الحظ على بقاءه من مجموع الماضى كله . (٢٢) .

ومن زاوية أخرى من النظر ، نجد أن المعلومات التاريخية نفسها ليست متوافرة كلها على الدوام وعلى مستوى واحد من الكثرة ومن الوضوح ، لا جغرافيا ولا زمنيا ولا موضوعا . إنها تتناقض طردا مع ابتعادنا عن منطقة جغرافية معينة ، ومع إيماننا قداما فى الماضى البعيد، ومع انتقالنا من موضوع السياسة والملوك إلى الاهتمامات الأخرى . أما المعلومات التاريخية عن التعليم فى أوربا وحوض المتوسط فى الأزمنة القديمة ، فهى أكثر بكثير من معلوماتنا عن التعليم فى الهند أو الصين ، وهذه وتلك على أية حال أكثر بكثير جدا من معارفنا عن التعليم القديم فى إفريقيا أو أواسط آسيا التركية (٢٣) . ثم إن ما نعرف عن التعليم فى القرن التاسع عشر ، هو بكل تأكيد أوسع بكثير جدا مما نعرف عن حاله فى القرن الثالث أو الثانى الميلادى ، ولا يقاس غزارة بما نعرف عن القرن التاسع قبل الميلاد . ثم إن أحداث السياسة خاصة أو الحروب وأخبار الملوك والطبقات العليا كانت باستمرار هى صاحبة الخطوة ، وهى المستأثرة بأقلام المؤرخين ، بينما حشرت فى دائرة التعتيم أو النسيان المطلق أخبار الفن وجذور الأديان ، وفاعليات الاقتصاد ، وأحوال التعليم ، أو تطور اللغات ، وملامح الطبقات المقهورة ، أو ابتكارات مهمة ، فما لنا فيها إلا الظنون !

ومن هنا فإن البعض يتحفظ فى استخدام كلمة " علم " فى عملية التأريخ ، " فجونسون " يذهب إلى استعمال هذا الصطلح " العلم " فى الرسائل التى كتبت عن التاريخ مضلل إلى حد ما ، فقد قيل أن التاريخ علم ، وما نكاد نبدأ فى التحليل حتى يتضح أن الطريقة التاريخية فى الوصول إلى الحقائق تختلف كثيرا عن الطريقة التى تستخدم فى العلوم الطبيعية ، ما عدا الجيولوجيا ، التى قيل أنها تتناول حقائق يمكن أن تلاحظ ملاحظة مباشرة ، وأن تختبر بطريقة التجربة ، والتاريخ يتناول حقائق هى وراء الملاحظة المباشرة ، ولا يمكن أن يتوصل إليها إلا بطرق غير مباشرة خلال الآثار التى تخلفت عنها (٢٤) .

ويذهب " لانجلوا "و" سينيوبوس " Langlois&Seignobos إلى أن هذه الطريقة غير المباشرة في الوصول إلى الحقائق هي التي تجعل الحقائق تاريخية ، فكل حقيقة تعرف هكذا بطريقة غير مباشرة هي حقيقة تاريخية ، ونفس الحقيقة متى عرفت بطريقة غير مباشرة فهي تاريخية ، فالحقائق ليست تاريخية عند أولئك الذين شاهدوها عن طريق الحضور في أثناء وقوعها ، إنما هي حقائق عرفت بالملاحظة المباشرة ، وهذه الحقائق تكون تاريخية بالنسبة لأولئك الذين لا يحضرون حدوثها ، وإنما يسمعون عنها رواية أو يقرأون تقريراً عما حدث (٢٥) .

إن الوثائق العديدة التي نجدها في كتاب مثل كتاب التعليم في مصر في عهد محمد علي للدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تشير إلى وقائع معينة في التعليم في ذلك العهد ، وهي لا تعتبر - وفقاً لهذه الوجهة الوجيهة من النظر - تاريخاً بالنسبة لمن حرروها ، وإنما تعتبر كذلك بالنسبة إلينا نحن في الوقت الحالي الذين لم نشاهدها وإنما فقط قرأنا عنها ، تماماً مثلما لا يعتبر ما نكتبه في الوقت الحالي ، شهادة منا عن بعض أحوال التعليم في مصر المعاصرة تاريخاً ، لكن بعد عشرات السنوات ، سوف يعتبر كذلك ، أي تاريخاً بالنسبة لمن سيأتون بعدنا ويعتمدوا على هذا الذي كتبنا - وغيره بطبيعة الحال - باعتباره تاريخاً لفترة أواخر التسعينات من القرن العشرين . فالطبيعة التاريخية للحقائق ليست في الحقائق نفسها ولكن في الطريقة التي تكتسب بها المعرفة عن الحقائق . وبهذا المعنى تكون أغلب الحقائق التي يعرفها معظمنا ويظن أنه يعرفها عن شيء ما قد وصلت إلينا بطريقة تاريخية ، ومن ثم فهي حقائق تاريخية . ومعظم ما يعرفه أكثرنا ، بما في ذلك ما نعرفه عن العلوم الطبيعية ، إنما هو تاريخي لأننا لا نلاحظ الحقائق مباشرة وإنما نسمع أو نقرأ عنها فقط .

وعلى الرغم من كثير من الانتقادات التي وجهت إلى أصحاب التناول المنهجي العلمي للتاريخ ، إلا أن المنتقدين يجب ألا يغفلوا عن أن عمليات التأريخ قد أخذت فعلاً بعض الشيء من العلوم الاستقرائية ، ذلك لأن المؤرخين اليوم يبتعدون عن مجرد وصف الحوادث وتتابعها ، محاولين تفسيرها ، فضلاً عن الكشف عن العناصر الأساسية في النظم السياسية والاجتماعية بغية أن يقفوا على أسباب الظواهر التاريخية ، وبهذا أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع وإن خالفوهم في الاعتراف بتأثير العوامل

الفردية . وعلى أية حال فإن المؤرخين اليوم لا يعتمدون على سماع الأخبار ونقلها ، ولا يقبلون الخبر إلا بعد نقده وتمحيصه ، وإلا بعد المقارنة بين مختلف الروايات ، رغبة في الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي . وهكذا ضاقت الهوة التي تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية إلى حد ما منذ أن طبق المؤرخون بعض أساليب التفكير الاستقرائي على بحوثهم ، فهم - كما سوف نرى بالتفصيل في جزء تال - يبدأون بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم وضع الفروض التي يمكن التأكد من صدقها عن طريق الحوادث التاريخية . وقد تكون الوثائق ناقصة ، وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة حتى يستطيع التثبت من صدق توقعاته (٢٦) .

إن هذا الجدل الطويل بين القائلين بعلمية التأريخ والمنتقدين لها يفرض علينا أن نحاول تحديد المراد " بالعلم " ، فلو عرفنا العلم بأنه " المعرفة المنظمة الميوبة المقتنة " ، وأن صفة العلم يمكن أن تطلق على " كل دراسة تهدف توخي الحقيقة ، والوصول إلى حكم قائم على النقد ، مع البعد عن كل هوى النفس ، وكل افتراض سابق . . على أن تقوم هذه الدراسة على الأمور الثلاث : التصنيف ، والتبويب ، والتقنين " (٢٧) ، أو إذا أخذنا بقول " ت . هيكسيلي T.H.Huxley " : " أن العلم هو كل معرفة تقوم على الدليل والاستنباط " ، أو كما يقول " ألكسندر هل Alex.Hill " : " أن كل معرفة معقولة هي علم . . فالعلم معرفة روعيت فيها الأوضاع الصحيحة " . كذلك توضيح " كارل بيرسون Karl Pearson " لوظيفة العلم بأنها تنحصر في تقسيم الوقائع ، ومعرفة نتائجها ، وأهميتها النسبية ، وتعريف " ف . ج . تجارت F.j.Teggart " للعلم بأنه " مجرد البحث المنظم للتصرفات التي تبدو في الظواهر الطبيعية " (٢٨) .

وباستقراء هذه التعريفات يمكن أن نعتمد على رؤية كلية للعلم تعرفه تعريفا مانعا بسيطا ، فيقال إنه المعرفة المنظمة ، الميوبة ، المقتنة . ويكفي في إسناد صفة العلم إلى أي موضوع أن يمضى الإنسان في دراسته مع صرف شيء من عنايته إلى توخي الحقيقة ، وأن يكون فيها نكيا في البحث عن كل ما يتصل به من الحقائق ، وأن يؤسس على حكم ناقد ، طرح منه هوى النفس وكل افتراض سابق ، وأن يكون قد رد بقدر ما يسمح مضمونه إلى البسائط الثلاث : التصنيف ، والتبويب ، والتقنين .

وفى ضوء هذه الرؤية الكلية الشاملة للعلم ، فليس ثمة مسوغ لأن نتعجل إسقاط التاريخ من عداد العلوم ، فالعلم ، وإن كان من غير شك دائم البحث وراء التعميمات ، ودائم التلمس للقوانين ، ودائم الحرص على أن يصل إلى إمكانيّة التنبوء ، لا ينبغي بحال من الأحوال أن يجرد من اسمه وصفته إذا هو عجز عن بلوغ الأغراض التي يطمح إليها ويطمع فى تحقيقها . إنه لما يستحيل علينا - إلى حد كبير - أن نصل فى الميتورولوجيا إلى تعميمات خاصة بالجو ، وخاصة فى جو دولة مثل انجلترا لأن القوانين التي بمقتضاها يقع التعاقب بين ضوء الشمس وهبوب العاصفة لم تكتشف بعد ، ولا تزال تنبؤات الخبراء عن أحوال الجو تخطيء من حيث النسب الصحيحة خطأ يتناسب مع حظها من الدقة ، ومع ذلك لا يوجد من ينكر أن الميتورولوجيا علم (٢٩) .

ونحن مضطرون مبدأيا أن نقرر ، دون شىء من أسف أو غضب أو مرارة ، أن نوعية أو طبيعة المعرفة التاريخية ليست مطابقة لنوعية وطبيعة المعرفة فى العلوم لأن " الحدث " التاريخى فى الأصل - وهو موضوع تلك المعرفة - ليس مشابها للحدث الفيزيائى أو الكيميائى المبسط ولا البيولوجى أيضا . إنه من التعقيد الخفى بحيث تصبح الحادثة الفيزيائية بعلاقتها الرياضية لعبة أطفال أمام تشابك القوانين فى أى حادث تاريخى صغير . وما من شك فى أن المؤرخ يلعب دوره الفعال العميق فى إعطاء التاريخ طابعه الذاتى ، وما من شك فى أن التاريخ غير منفصل (حتى الآن على الأقل) عنه ، ولكن المشكلة لا تبدأ عنده وإنما تبدأ على الطرف الآخر من المعرفة : طرف " الموضوع " الذى يسهل على كل فكر أن يدرك أنه - لاتصاله بالطبيعة والإنسان والحياة - فإنه أعقد بكثير وأوسع بكثير ، وفى كل الاتجاهات من أن تلممه أو تحيط به الوسائل العادية المتداولة حتى اليوم للمعرفة العلمية (٣٠) .

إن التاريخ ليس كالفلك علم معاينة مباشرة ، ولا كالكيمياء علم تجربة واختبار ، ولكنه علم نقد وتحقيق ، أقرب العلوم الطبيعية شيها به الجيولوجيا ، فكما أن الجيولوجى يدرس الأرض كما هى الآن ليعرف إذا أمكنه ذلك ، كيف صارت إلى حالتها الحاضرة ، فكذلك المؤرخ يدرس الآثار المختلفة عن الماضى ليفسر بواسطتها وبقدر إمكانه ظاهرة الحاضر . وكما أن الجيولوجى يجد مادته الأساسية فيما سلم فى نفايات الطبيعة من أدلة فلكية تثبت التطورات الجيولوجية القديمة ، فكذلك المؤرخ يعتمد فى

معرفة الوقائع الماضية على آثار مادية أو سجلات ، أو تقاليد ، هذه الآثار والسجلات والتقاليد ، هي الحقائق المحسوسة الحاضرة التي ينصب عليها عمل المؤرخ ، هي مادة علمه ، وهي ليست قيمة وهامة لذاتها ، ولكن لمجرد دلالتها على الوقائع الماضية . (٣١)

ثم هي لا تدل على الوقائع الماضية مباشرة ، ولكن بواسطة الضوء الذي يلقيه عليها فكر الباحث ، فإن المؤرخ الذي حذف من سجلاته جهد طاقته كل أسباب الخطأ ، واستخلص ما تبقى حقيقة نقية خالصة ، لم يتم بحثه بعد ، وذلك بأن الوقائع والآثار مغمورة بمحيط من الآراء والإرادات ، والانفعالات ، التي كانت تلك الوقائع والآثار معبرة عنها أترا لها ، هذه الآراء والإرادات والانفعالات حقائق نهائية ثابتة للروح البشرية وخارجة بالمرّة عن متناول المعاينة المباشرة ، حتى بالإضافة إلى من شهدوا الوقائع أو أقيمت بينهم الآثار . والمؤرخ إنما يبحث في آخر الأمر عن العوامل الخفية التي تبعث الناس على العمل ، يبحث عن هذه الحقائق (الجوانبية) الخالدة على مر الزمان (٣٢) .

لقد أكد كثيرون على أن التأريخ سعى إلى إدراك الماضي . والحق أن كل جهد إيجابى إنسانى هو سعى إلى غاية ، والعلم ، من بين الجهود الإنسانية ، سعى إلى غاية معينة هي الحقيقة ، ويقدر ما يكون هذا السعى خالصا ، ويقدر ما ينطلق بقوة وتراكم ، تعلق قيمته ويفزر فعله وتتعاظم نتائجه (٣٣) ، والتأريخ يشارك غيره من العلوم فى أنه مثلها سعى وجهد ، وليس المهم هنا ضخامة النتائج وغزارتها ، فأية نتيجة علمية مهما غزرت وضخمت تتضاءل قيمتها على مر الزمن ، بل قد تتفرق وتندثر ، إذا خف السعى وتوقف العقل عن الإقدام والافتحام ، وزال الطموح إلى تخطى هذه النتائج إلى ما هو أبعد منها وأدنى للحقيقة . إن محرك التأريخ - بل محرك أى علم - هو القلق الدائم والجهد المثابر ، فإذا اتفقا هذا المحرك لم يكن ثمة علم ، ولم تكن حضارة ، بل لم يكن إنسان جدير بهذا الاسم . على أن للسعى معناه الخاص بالنسبة للتأريخ ، وهذا المعنى راجع إلى الفرق الهائل بين جسامة موضوع هذا العلم وضآلة وسائله ، وهو فرق أشد خطورة وأدعى للتدبير والرهبية مما هو فى العلوم الأخرى .

الذاتية والموضوعية :

التناول العلمى يفترض الالتزام بالدقيق بالموضوع الذى هو موضع بحث ودراسة ، ومن هنا كان هذا الالتزام يسمى " موضوعية " ، وأصبحت الموضوعية تشكل الركن الأساسى فى " العلمية " ، وبالتالي فإننا إذا اتجهنا إلى دراسة ظاهرة أو واقعة ، فإن هذا يعنى أن نحاول التعرف على مختلف جوانبها بصفتها موضوعا له كينونيته وهويته ، فإذا ما أخفى الباحث جانباً من هذه الجوانب أو أضاف ما لم يكن منها ، أو أساء فهم علاقته بغيره ، قلنا أن هذا التناول غير علمى .

ومعنى هذا أن الموضوعية فى العلم تعنى النزاهة فى القصد ، والتجرد من العواطف الذاتية ، والتحيز الشخصى ، والدقة فى فحص القضايا المطروحة ، والأمانة العقلية والاستنتاج السليم ، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير ، والشجاعة فى متابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية التى تعبر عن الحقيقة . أما الذاتية فتعنى انعكاس ذاتية المؤرخ وإيديولوجيته ، وانتماءاته الفكرية والعقائدية على تقييمه لفترة تاريخية معينة ، وطفغان ذلك على عملية الكتابة التاريخية دون الالتزام بالموضوعية أو التثبّت من صحة الوثائق التى ينقل عنها ، والعلم يرفض ذلك ويعده أشبه بمحرمات الدين (٣٤) .

والذاتية فى التأريخ تأتى من منبعين (٣٥) :

أولاً - ذاتية المصدر ، فالشهادة الشخصية التى يحويها المصدر أو النص التاريخى هى حقل من مشاعر لامتناهية التعقيد تتداخل فيها مجموعة متشابكة غائمة أو واضحة من العطل والمعلولات والأهواء ، والوثيقة (وهى بدورها شهادة) أو الأثر قد يشكلان أحياناً كثيرة موضوعية من الدرجة الأولى ، ولكن من ذا الذى يستطيع أن يقطع أنها التعبير الوحيد أو الكاشف الأحسن عن الماضى الذى تخلفنا عنه ؟ إن صدفة بقاتها لا تعنى أنها الحقيقة الموضوعية التى لا حقيقة تناقضها فى عصرها نفسه ، ولا تعنى أنهما تمثلان أدواق أو مصالح أو ثقافة أو علاقة الأشخاص المحددين الذين تتعلق

بهم الوثيقة أو الأثر في ذلك المجتمع القديم ، ولا تعنى أخيرا أن ما يستخلص منها هو الحقيقة الموضوعية الأكيدة والنهائية ، واللاذاتية أيضا .

ثانيا - ذاتية المؤرخ نفسه ، فإذا كان حقيقيا أن التاريخ غير منفصل عن المؤرخ ، فإنه من الصحيح أيضا أننا لا نستطيع إلا عن طريق تمييز شكلي أن نعزل الموضوع وهو الماضي في جانب ، وصانعه وهو المؤرخ في جانب آخر ، ذلك أن أحدهما لا يتحقق وجوده إلا بالآخر . وبالرغم من أن الماضي قد وجد ولو لم يكتب عنه أحد أو يسجله ، فإنه لا وجود له كعرفة إلا من خلال المؤرخ الذى يصوغه ، ولا عمل للمؤرخ إن لم يكن ثمة ماض محدد يفتح له - مثل مغارة على بابا - مغاليقه ، ليس ثمة وجود منفصل مستقل للماضى إلا من خلال ، وفى إطار ، النص التاريخي أو الأثر ، وهما بدورهما من عمل المؤرخ نفسه (٣٦) .

وعلى الرغم من الحيدة العلمية المنشودة ، والدعوة إلى عدم التحيز التى تتردد على ألسنة المؤرخين ، فإننا نرى أن آراء المؤرخين فى بعض الأحيان تختلف حول الموضوع التاريخي الواحد ، وتصطبغ بكثير من الألوان ، ويروى بعدة أشكال يجتمع فيها الأبيض والأسود فى آن واحد ، إذ ينظر أحدهم إليه من زاوية خاصة قد تختلف فى تفسيرها عن رأى آخر ، وقد يتفقون فى كثير من الأحيان حول بعض القضايا الرئيسية وإن اختلفت بعض تفسيراتهم ، وهذا فى حد ذاته دليل واضح على وجود العنصر الذاتى فى التفكير التاريخي (٣٧) .

وبالإضافة إلى هذا أن الدراسات التاريخية غالبا ما تكون موضع تعديل وتبديل وخاصة إذا ظهرت وثائق تحوى معلومات جديدة قد تقلب الأمور رأسا على عقب ، وتغير أفكارا ربما توارثها الآباء عن الأجداد ، والأبناء عن الآباء ، وهذا يعنى أن الموضوعية فى الدراسة التاريخية تختلف عنها فى العلوم الطبيعية التى تتميز غالبا بالثبات ، فنتائج العلوم الطبيعية ثابتة فى عصور معينة ، وإن كانت قوانين الطبيعة أحيانا ما تكون نسبية ومتطورة .

إن المؤرخ بوصفه فردا ، كما يقول " إدوارد كار " هو من نتاج الثقافة والمجتمع ، وعلينا قبل أن ندرس تاريخا قام به مؤرخ ما أن ندرس بيئته التاريخية والاجتماعية ، فعيد الرحمن الرافعي علامة هامة ، وشخصية بارزة فى التأريخ لمصر الحديثة ، لكننا ينبغي ألا نغفل عن أنه حين كتب هذا التاريخ كان متأثرا بغير شك بعاطفته نحو الحزب الوطنى الذى كان عضوا أساسيا فيه ، وبإيمانه العميق بزعيمه مصطفى كامل ومحمد فريد ، واتجاههما الفكرى ، وما من شك فى أن إيمانه هذا بنى أساسا على تقدير واع للعوامل التاريخية التى مر بها زمنه وبيئته ، وما تركته من من أثر بالغ فى تكوين شخصيته ومثله الوطنية . وعباس محمود العقاد فى كتابته لسيرة سعد زغلول ، لم يتحرر إطلاقا من تلك العاطفة التى حملها لزعيم ثورة ١٩١٩ ، هذا فضلا عن تأثيره العميق بالروح التى سادت عصره وأفكاره ، التى تكونت نتيجة لهذين العاملين ، عاطفته نحو سعد زغلول ، ثم الوطنية التى غلبت على زمنه وبيئته . فإذا انتقلنا إلى عبقرياته ، نلمس إحساس المؤرخ بالعمل العظيم للشخصية التى يكتب عنها ، فالعمل العظيم هو السمة المشتركة بين سعد زغلول الذى عرفه وتأثر به عن قرب وعبقرياته التى عرفها من صفحات التاريخ . ولا يصدر العقاد فى اتجاهه هذا إلا عن كوامن ذاته ومقومات شخصيته ، فهو رجل شق طريقه إلى المجد بجهد ونبوغه ، فلا غرو أن كان العمل العظيم لديه سمة شخوصه التاريخية (٣٨) .

كذلك يرى إدوارد كار أن التاريخ يتكون من مجموعة كاملة من الحقائق المؤكدة التى تكون متوافرة للمؤرخ من خلال الوثائق والنقوش وما إلى ذلك ، ويقوم المؤرخ بجمعها ثم ينظمها ويقدمها بالأسلوب الذى يروق له . ونقل قول " أكتون Acton " الذى قال فيه إن وائرلو التى نورخها يجب أن ترضى الفرنسيين والإنجليز ، والألمان والهولنديين بالطريقة نفسها ! وأضاف " كار " أنه فى المقام الأول ، حصل على حقائقك بصورة صحيحة ، ومن ثم أقحم نفسك فى خطر رمال التفسير والتأويل المتحركة ، تلك هى الحكمة المطلقة للمدرسة التجريبية والفطرية . إنها تذكر بقول مأثور للصحنى الليبرالى " سى .بى .سكوت C.P.Scott " : " الحقائق مقدسة ، أما رأى فهو حر " (٣٩) .

وأكد " كار " أنه مهما يكن فإن حقائق التاريخ لا تصل إلينا مطلقا بصورة بحتة لأنها لا توجد ولا يمكن أن توجد . إنها دائما تتعكس من خلال ذهن الذى يسجل ، ومن المهم إذا ما تناولنا عملا تاريخيا فينبغى أن لا يكون اهتمامنا الأول منصبا على الحقائق التى يتضمنها وإنما على المؤرخ الذى كتبها ، ذلك أن المؤرخ ابن عصره وابن بيئته كما نؤكد دائما ، وفى بعض الأحيان هو ابن لطائفه ، كما هى الحال فى بعض البلدان والمناطق ، وابن لحزبه كما هى الحال فى بعض البلدان الأخرى ، وهو مقيد بهذه الظروف بحكم اتجاهاته واتفاعلاته وميوله .

ومن هنا يمكن القول بأن الحقائق التاريخية والوثائق الأصلية قد تختلط مع الاتجاهات الخاصة للمؤرخ ، كما أن بعض المؤرخين يستخدمون وثائق بين أيديهم تخدم اتجاهاتهم الفكرية ، ويفضون الطرف عن وثائق يملكونها لأنها تدين التيار الذى ينتمون إليه ، علما بأن الحكومات والدول تعدد بدورها إلى تشويه التاريخ حين تفرج وزارات الخارجية فى بعض البلدان الأوروبية ، مثلا ، عن بعض وثائقها ومراسلاتها السرية ، وتمتنع عن الإفراج عن بعضها الآخر ترى أن نشرها يضر بمصالحها القومية ، وعلى سبيل المثال ، فإذا كان من بين المراسلات السرية الأمريكية تدبير سعت فيه جهات أمريكية لاغتيال جمال عبد الناصر ، فلا بد وأن يظل هذا فى دائرة السرية لأن الكشف عنه يضر كثيرا بسمعة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية . . وهكذا . بل إن الوثائق المسموح بالاطلاع عليها قد تشطب منها بعض العبارات أو الأسطر ، وهذا كله يساهم مساهمة أساسية فى تزوير الحقائق وتشويهها (٤٠) .

ومن أهم الثغرات التى تنفذ منها الذاتية فى عملية التأريخ ، هى " الاختيار " . ذلك أن الخبرة التاريخية واسعة ، ولا بد من توجيه وعينا إلى بعض جوانب منها لأننا لا نستطيع استيعابها كلها ، ولا يستطيع العقل الإنسانى أن يستوعب المعطيات التى يدرسها إلا إذا كون لنفسه نسقا لينظم ما يبدو وكأنه فوضى ، ومن ثم إذا كان للتاريخ أى معنى فإن هذا المعنى يعتمد على قدرة العقل على الانتقاء وإيجاد العلاقة بين ما ينتقى من أحداث ، لأن الزمان لا يتحول إلى تاريخ إلا بالوعى (٤١) ، والوعى قادر على إحداث هذا التحول باستخدام مفاهيم كلية . وعلى أساس الانتقاء واستخدام

المفاهيم الكلية يمكن أن نحكم على المفكر ونحدد مرتبته ، وحين نضع أيدينا على انتقائية أى مفكر ، يمكننا أن نختزل فكره أو نضعه فى مكانه اللائق به .

وحتى نتضح لنا هذه الفكرة ، يطرح لنا " عبد السميع " بعض الأمثلة : منها أنه يمكننا أن نعتبر " هيجل " مفكرا مثاليا رومانتيكيا متعصبا لفكرة الدولة التى تتجسد فيها الحرية الموضوعية ، ولم يرى إلا تاريخا للغرب ، وأن نرى ماركس ماديا ملحدا ينتقى شواهد من التاريخ ليدلل على أن الفكر نتاج للأوضاع المادية ، أو نراه مثاليا إذ رأى فى حركة التاريخ غاية وهى مجتمع بلا طبقات ، ونتعامل مع " فيبر " على أنه مجرد مفكر يحاول أن يثبت أن أخلاق الديانة البروتستانتية هى المسئولة عن قيام الرأسمالية الحديثة ، وأن الدين عامة هو المسئول عن شكل الاقتصاد ليدهض الماركسية . . وهكذا يمكن أن نمضى فى اختزال كل فكر لأنه لم يقل كل شىء ، ولأنه محدود برويئته الخاصة ، أى بذاتيته ، بينما فى نظرة أخرى سيمكن أن نرى قوة المفكر فى تلك الانتقائية نفسها ، لأن فكره لا يصير " موضوعيا " إلا بمقدار حضور ذاتيته فى الأسئلة التى يصوغها ، ومدى تعبيرها عن عصره ومجتمعها وموقعها بالنسبة لهرم الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للناس وفى طريقته الخاصة فى محاولته إيجاد الإجابات (٤٢) .

ومن أسوأ ما يمكن أن يقع فيه الإنسان من أخطاء الاختيار والتحيز ، تصوره فى كثير من الحالات أنه كان دائما على صواب ، وأن تاريخه يمثل خطأ صاعدا باستمرار ، وأن حركته نحو المستقبل - لذلك - تقدمية دائما ، خيرة دائما ، صائبا دائما ، لا يتخللها خطأ ولا اتحراف . ومثل ذلك فى السوء تصوره أن كل ماضيه خطأ وتخلف ، ومن ثم فهذا الماضى لا يستحق منه الالتفات والمراجعة ، وأنه اهتدى إلى النظرة الصائبة فى حاضره ، وأنه فى حركته نحو المستقبل حليف الصواب والتوفيق باستمرار .

إن هذا النهج وذاك يحملان الإنسان على ارتكاب مزيد من الأخطاء والوقوع فى كثير من المآسى وخيبات الأمل (٤٣) ، ذلك أن الإنسان الذى يتصور حركة التاريخ دائما على صواب فإنه يلغى جميع المؤثرات الإنسانية ، ويسلم نفسه لحركة التاريخ الإنسانى

كما لو كان هذا التاريخ خاضعا لمنطق الضرورة كتاريخ الجماد والنبات والحيوان ،
ومن ثم فإنه يرتكب الأخطاء الكبرى ، وهو يحسب أنه على صواب ، ويصحح أخطائه
بأخطاء أخرى تسبب للإسكانية مزيدا من التخلف على كل صعيد ، ومزيدا من المأسى
الفردية والجماعية .

وكذلك الحال حين يحكم الإنسان على ماضيه بأنه مجموعة أخطاء قاد أسلافه إليها
الجهل وسوء الفهم وسوء التوجيه ، ولذا فلا شيء من هذا الماضى يصلح للحاضر
وللمستقبل ، وأنه كان ضالاً فاهتدى ، وأنه امتلك الحقيقة التاريخية وكانت ضائعة منه
بسبب هذا الماضى الذى غله وشل قواه . إن الإنسان باتخاذ هذا الموقف يحكم على
جميع تجارب الماضى بالفشل والبطلان ، وهو حكم لا شك فى أنه جائر عن قصد
السبيل ، لأن الحقيقة هى أن فى تجارب هذا الماضى الكثير والكثير من الصواب الذى
تكبدت الإنسانية أنواعا شتى من الآلام والتضحيات وتحملت كثيرا من المصاعب فى
سبيل الوصول إليه والاهتداء إلى معالمه (٤٤) .

إن كل موقف من هذين الموقفين يؤدى بالإسكان إلى أن ينظر إلى نفسه وعقله فى
حاضره ومؤسساته السياسية وغيرها وسائر نظمه بثقة مطلقة لا مبرر لها ، ولنقل أنه
فى هذه الحالة التى يرفض فيها جميع الماضى أو فى تلك الحالة التى يتصور فيها
حركة التاريخ دائما على صواب ، ينظر إلى نفسه وموقفه بفرور أجوف ، ولعل هؤلاء
وأولئك ممن عناهم سبحانه عز وجل بقوله : " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا ، الذين
ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم
ولقاءه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا . ذلك جزاؤهم بما كفروا
واتخذوا آياتى ورسلى هزوا " (٤٥) .

إن هذا يبرز لنا مشكلة يواجهها المؤرخ ما دام عمله يقوم على " الانتقاء " . .
مشكلة ليس لها وجود فى بحوث العلوم الطبيعية ، وهى مشكلة : ما هو المهم ؟ ما
الذى يجعل حقيقة من الحقائق مهمة فى التاريخ ؟ (٤٦)

والجواب بالطبع ، هو علاقة الحقيقة بالحقائق الأخرى . ومع ذلك ، بل فى أغلب الأحيان ، تستمد الحقيقة أهميتها من علاقتها ببيئة المؤرخ وعصره وبغرضه وأغراضه من كتابة التاريخ . ويمكن أن يختلف المؤرخون الذين يعالجون موضوعا واحدا ، وإن تساوا فى الكفاية اختلافا كبيرا فى اختيارهم للحقائق ، ومن ثم فى القواعد العامة التى يقررونها لاختلافهم فى الغرض من التأريخ ، أو اختلافهم فى عقائد من القومية الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن تنقلب الحقائق الهامة عند مؤرخى عصر إلى حقائق عديمة القيمة عند مؤرخى العصر التالى ، وقد يرجع هذا إلى كشف حقائق جديدة ، ولكنه أيضا قد يرجع إلى أن كل عصر يتطلب اختيارا للحقائق على أساس ذوقه هو وميوله هو ومشكلاته هو ، وعادة ما يستجيب المؤرخون - شاعرين أو غير شاعرين - لما يعتبره الشعور السائد حولهم مهما .

ومن الأمثلة التى يسوقها " هورس " ، أن مؤرخى المدن القديمة فى تسلسل أحداثها سنة فسنة ، وخاصة مؤرخو روما ، راحوا يرفعون من شأن الخوارق الطبيعية التى دخلت فى علمهم ، من مثل ولادة المسوخ . وفى القرون الوسطى ، كان مؤلفو المسلسلات التاريخية ، الرهبان ، يبسطون جهودهم على تناقل ما كان من أخبار القديسين والأقدياء ، بينما كان كتاب الجيل الكبير يلتزمون فى مجرى الأمور فى القصور ، ويعلقون من الاهتمام ، على تنظيم موكب ، ما تدهشنا اليوم مجرد قراءته . ولقد ترك لنا " سولييس-سيفير " تاريخا لحياة القديس " مارتن " ، كتب فى القرن الخامس ، وليس شىء أضمن لدينا من كتاب يتناول تاريخ تلك الحقبة الحاسمة من الزمن حيث كان سكان " غاليا " ينتقلون جماعات إلى المسيحية . ولكن ، ما أكبر خيبتنا عندما نصل إلى آخر الكتاب ، دون أن نجد فيه غير حكايات العجائب التى لم تخضع لأية نقد ، وقد نجد ، هنا أو هناك ، تفاصيل نادرة ، صالحة أن تكون ذات فائدة بالنسبة إلينا (٤٧) .

ومن النظريات المسلم بها الآن أن كل عصر يجب أن يعيد كتابة التاريخ الذى كان قد كتب فى العصور السابقة ، وقد حدث هذا فى جميع العصور ، حتى قيل عن التاريخ أنه مؤقت ، وأنه أكثر أشكال الأدب تغيرا . إنه على نفس الدرجة من التحول والتغير كأسرع المفاهيم تغيرا فى العلوم الطبيعية . وقد قيل أن رجل العلوم الطبيعية الذى يريد

أن يكون واقفا على أحدث تطورات علمية ، عليه أن يحرق مكتبته أو يلقي بها عرض الطريق ، كل عدد قليل من السنين ، لينشئ لنفسه مكتبة جديدة ، والتواريخ تصبح قديمة ونابية عن نطق العصر كل يوم حتى تعود وليس لها أهمية إلا عند هواة العاديات

ومسألة (ما هو مهم ؟) فى التاريخ يمكن أن يكون لها تفسيران ، فهى يمكن أن تعنى ما كان مهما فى الماضى وفى نظر الماضى ، ويمكن أن تعنى ما هو مهم لنا الآن . والتاريخ العلمى فى نظر " رانكه Ranke " كان يقوم على المعنى الأول ، فكى نتتبع تطور البابليين القدامى تتبعا صحيحا يجب أن نبحث عن الأشياء التى كانت مهمة للبابليين القدامى ، وعن الأشياء التى شكلت الحياة فى بابل القديمة . ولكى نتتبع تطور التعليم فى مصر زمن الاحتلال البريطانى ، يجب أن نبحث عن الأشياء التى كانت مهمة أكثر من غيرها فى مصر المحتلة ، وعن الأشياء التى شكلت وجه الحياة فيها . والمثل الأعلى هنا هو أن يكتسب المؤرخ أكبر قدر ممكن مما يسمى " الحاسة التاريخية " حتى يمكنه أن يرى الماضى من خلال أعين الحاضر . والتاريخ الذى يحدده ما هو أكثر أهمية من غيره فى الحاضر لا مفر له من أن يخطئ فى الوقوف على ما كان أكثر أهمية فى الماضى ، ومن ثم لا يمكن أن يمثل الماضى تمثيلا أميناً ، أو أن يفسره تفسيراً صحيحاً ، فالمثل الأعلى للتاريخ العلمى فى نظر " رانكه " يمكن أن يعبر عنه بلفظ " الموضوعية " ، وقد تميز " التاريخ الجديد " - كما كان معروفاً فى القرن التاسع عشر - بالبحث وراء هذا المثل الأعلى (٤٨) .

ويؤكد " كولنجوود " - متابعا فى ذلك ، هيجل ، أن التاريخ بكل فروعه ، إن هو فى واقع الأمر إلا تاريخ الفكر ، نقول هذا دون أن يعنى إعلاء للاتجاه المثالى فى تناول التاريخ ، فحين يقول مؤرخ بأنه يعتقد فى نفسه أنه يواجه نفس الموقف ، فهذا يعنى أن الحقائق المادية التى تكتنف الموقف الذى يجد نفسه مضطرا لمواجهته ، هى نفس الحقائق التى تكتنف طريقته فى تصوير الموقف (٤٩) . ولو قيل بأن السبب الذى يجعل من العسير على إنسان أن يعبر الجبال هو خوفه من الشياطين التى تسكن هذه الجبال ، فمن حماقة أن يعمد المؤرخ وهو يحدثه عن عقلية متوارثة عبر أجيال خلت ، إلى القول بأن هذا من قبيل الخرافات ، لا محل للقول بوجود شياطين إطلاقاً . . عليك

أن تواجه الحقائق وتترك ألامخطورة فى الجبال غير الصخور والمياه والثلج . ربما كانت هناك ذئاب ، وربما اصطدم عابر الجبال بأناس شريرين ، ولكن لا توجد شياطين .

سيقول المؤرخ ، أن هذه هى الحقائق ، لأن هذه هى الطريق والأسلوب الذى تعود التفكير به ، ولكن الذى يخاف الشيطان ، يقول أن وجود الشياطين حقيقة ، لأن هذه هى الطريقة التى تعلم أن يفكر بها . سيقول المؤرخ أنها طريقة خاطئة ، ولكن الطرق الخاطئة فى التفكير حقائق تاريخية ، مثلها فى ذلك مثل الطرق السديدة سواء بسواء ، ولا هى بأقل منها من حيث تكييف الموقف (وهو موقف قوامه التفكير دائما) ، الذى يوجد فيه من يساهم فى هذه الطرق . إن الصعوبة التى تكتنف هذا الوضع هى أن الرجل لا يستطيع التفكير فى موقفه على غير هذا الأساس . إن فكرة وجود جبال مسكونة بالشياطين تستأثر بتفكير الرجل الذى يعبر هذه الجبال ، وهى فكرة مردها إلى أنه يؤمن بوجود الشياطين . لا شك فى أن هذا التفكير خرافى بحت ، ولكن هذه الخرافة حقيقة ، وهى موطن الحرج أو الخطورة فى الموقف الذى نعرض لدراسته . والرجل الذى يقع تحت هذا التفكير حين يحاول عبور الجبال لا يتأثر فقط بخطأ آباءه الذين علموه الاعتقاد فى الشياطين ، إن صح أن هذه خاطئة ، ولكنه فى نفس الوقت يدفع ثمنا لتسليمه بهذا الاعتقاد ، ثمنا لمساهمته فى هذه الخاطئة ، فإذا اعتقد المؤرخ الحديث أن الجبال غير مسكونة بالشياطين ، فما ذلك أيضا إلا اعتقاد قبله بنفس الطريقة وبلا أدنى فارق بين الحالتين (٥٠) .

ولقد شاعت بين عدد من باحثى التربية مقولة حق ، لكنها فى التطبيق أحيانا ما تؤدى إلى باطل . . فهناك من يقولون أن الباحث التربوى لابد وأن تكون له " هويته الفكرية " ، وأن " الحياد العلمى " وهم لا وجود له على أساس ما أشرنا إليه عدة مرات من تأثير العديد من العوامل على فكر الباحث . وهذه الدعوى حق لا نشكك فيه ، لكن الذى نشدد عليه هو ضرورة النسيان المؤقت " للهوية الفكرية " الخاصة بقدر ما يمكن عند اختيار وقائع التاريخ التربوى الذى نبحث فى مجاله ، وهناك تجربتان رويتهما ، ربما أكثر من مرة فى أماكن أخرى ، تفيدان كثيرا فى توضيح هذا الذى نقول :

فلقد كنت أشرف على باحث (ماجيستير) كنت أعرف مقدما هويته " الماركسية " ، وكان موضوع بحثه يتعلق بفترة حديثة من تاريخ مصر ، واقتضى البحث فى إحدى جزئياته أن يشير إلى مؤسس جماعة الإخوان المسلمين : حسن البنا ، فإذا بى عندما نظرت إلى مصدره ، أجد أنه اعتمد على واحد من الكتاب الماركسيين . كان منطق الباحث أنه ، بحكم ميوله الفكرية لا يثق إلا فى التحليلات التى تنطلق من مثلها ، فهى الوحيدة التى تتسم " بالعلمية " . وكانت وجهة نظرى ، أن الباحث يجب أن يفرق بين فئتين : الأولى ، وقائع وأحداث التاريخ ، والثانية : تفسير هذه الوقائع والأحداث وتعليلها ، فهو ليس حرا فى أن يكون حسن البنا قد عمل مدرسا ابتدائيا فى أول حياته فى مدينة الإسماعيلية ، إنها حقيقة تفرض نفسها علينا جميعا سواء كنا من أنصاره أو غيرهم ، لكن ، لماذا بدأ دعوته فى هذه المدينة ، مثلا ؟ فهذا " تفسير " هو حر فى نتيجته ، وإن كان ملزما بالاستناد على أدلة وقرائن وبراهين ، ومن ثم " فلا بد " أن يرجع إلى ما كتبه الإخوان أنفسهم أولا ، وعندما يجيء للتفسير والتحليل والتعليل ، فليرجع إلى " من يشاء " . وأنا أرجح أن الباحث قد نفذ وجهة نظرى اضطرارا ، لا اقتناعا !!

وعلى العكس من ذلك ، كنت أشرف ، وبإلها من مصادفة ، على باحثة (دكتوراه) تقف على الطرف الفكرى المقابل ، كانت تتبنى الاتجاه الفكرى الإسلامى الذى ينحو إلى التشدد ، وعندما جاءت إلى نقطة معينة تتصل بحديث عن الماركسية ، نظرت إلى مصدرها ، فإذا بى أجد واحد من أقطاب الإخوان المسلمين ! وردت عليها نفس الفكرة التى أشرت إليها للباحث السابق ، من حيث ضرورة أن ترجع أولا إلى مصادر " ماركسية " ما دامت تتحدث عنها ، ولها بعد ذلك أن ترجع إلى من شاعت من الكتاب الخصوم ، وكانت وجهة نظرها أن الكتاب الماركسيين شهادتهم " مجروحة " ، فهم يزينون ويجميلون ما يتصل بفكرهم ، وبالتالي فهى لا تثق فى " علميتهم " ، وأن " فلانا " هذا تثق بصدقه وعلمه وأخلاقه وأمانته !! وهذا منطق فى البحث العلمى التاريخى مرفوض ، على الأقل من وجهة نظرى .

والذاتية لا تتدخل فقط عند القيام بعملية اختيار (الوقائع) التاريخية ، وإنما هى تظل برأسها بشكل أكثر وضوحا عند القيام بعملية (التفسير) و (التعليل) . بل إن

عملية التعليل هذه التي قد نتصور أنها لا تأتي إلا بعد اختيار الواقعة موضوعا للبحث ، تكمن هي أيضا في عملية الاختيار ! إذ كيف يحدث هذا الاختيار ولماذا ؟ ثم لماذا نهتم بدراسة الفكر التربوي لذلك الشخص بالذات ، أو ذلك المجتمع من المجتمعات ، أو تلك الفترة من فترات التاريخ أو تلك الناحية من الحياة الماضية (٥١)؟ قد يكون اختيارنا عرضا : لقربنا مكانا أو زمانا من موضوع اختيارنا ، أو لأن أحدا من الناس وجهنا إليه ، أو قد نكون انجذبنا إلى الموضوع بدافع اللذة والاستمتاع فأقبلنا عليه ، ثم أخذنا نختار من بعض أجزائه ومن الأحداث التي ينطوى عليها ما فيه متعة وطرافة ، ولكننا إذا تعمقنا في تساؤلنا ، وجدنا أننا ، لا شك ، نعتبر بعض الأحداث أشد أهمية من غيرها ، وأحرى بالحفظ والتسجيل . وقد يكون اعتبارنا هذا واعيا ، وقد يكون غامضا خفيا ، ولكنه هناك على أية حال يدفعنا إلى نوع من الاختيار .

وبمجرد ما نعتبر أن بعض الحوادث أشد أهمية من غيرها ، فقد دخلنا باب التعليل وبدأنا نجول في ميدانه ، إذ ما معنى (الأهمية) هنا ؟ أليس معناها مقدار ما للحوادث من فعل وأثر في سواها ؟ أليست الحوادث الهامة في نظرنا هي تلك التي فرضت نفسها والتي امتد أثرها واتسع ؟ وعلى هذا ، ألا ينطوى هذا الاختيار وهذا التمييز في الاهتمام على نوع من التعليل : أى على تصور واع ، أو غير واع ، لمجرى التاريخ وللشكل الذى اتخذه وللعوامل التي دفعته ولقيمة هذه العوامل ؟

ولقد يقول متأمل أن أشد الحوادث أهمية ليست بالضرورة أبعدا أثرا ، بل هي أصدق الحوادث تمثيلا لعصرها أو للحضارة التي قامت فيها أو للمرحلة التي تخصها من تاريخ الإنسانية . على أن هذا القول قد يقودنا أيضا في نهايته إلى النتيجة ذاتها . لماذا جاءت أصدق تمثيلا ؟ ما هي صورة ذلك العصر ، أو تلك الحضارة أو المرحلة ، ولماذا اتخذت هذه الصورة أو تلك دون سواها ؟ ما هي العوامل التي فعلت فعلها في الحياة عامة حينذاك ، والتي برزت بشكل خاص في تلك الحوادث " الهامة " فجعلتها عنوان تلك الحياة وتعبيرا صادقا عنها ؟ هنا أيضا لابد من التعليل ، ولا مفر من استقراء شكل الماضى أو أشكاله ، والعوامل التي كونته كما كان أو كما نتصور أنه كان (٥٢) .

ليس الخطأ إذن في محاولة عمل لا بد منه ولا مفر ، وإنما يحصل الخطأ في الغاية المستهدفة والأسلوب المتبع . إننا نخطيء عندما (نفرض) تعليلا معيناً على التاريخ فرضاً ، ونفسر الحوادث لتدخل في نطاقه وتنصب في قلبه . وهذا ما حدث فعلاً في أكثر التعليقات التي حاولت (فلسفة) التاريخ . إننا نجد أصحابها قد تعلقوا بها وتمسكوا بمنطوقها ، وضربوا صفحاً عما يخالفها ، فجاء فهمهم للماضي مبتوراً أو مختلاً أو مناقضاً لطبيعة الحياة .

ويحدث هذا الفرض لسبب من سببين : قد يكون لغرض في النفس : لبث دعاوى أو بلوغ غاية عملية ، فيأتى التعليل التاريخي من ضمن " المبررات النظرية " لدعوة من الدعوات أو حركة من الحركات . هنا ينبثق التحيز وعدم التجرد فيصبح التعليل التاريخي ذاته واسطة لغاية أخرى غير غايتها الأصلية التي يجب ألا ينحرف عنها ، وهي الإدراك المتجرد الصحيح ، فكل صاحب سلطة أو كل منظمة أو هيئة أو طبقة - كل فرد أو جماعة - يستخدم التعليل التاريخي في سبيل هدف خاص ويفرض على الماضي فرضاً يخرج به عن غايته ويخل بوظيفته ، وينافي التجرد العلمي الذي هو شرطه الأساسي .

ويأتى هذا الفرض من ناحية ثانية لاقتناع خالص ، ولكنه اقتناع مستمد من خارج التاريخ ، غير خاضع خضوعاً كافياً للنقد والامتحان بمحل الحوادث التاريخية ذاتها ، فمن هؤلاء المعلقين من يستمد نظريته التاريخية من اعتقاداته الدينية ، أو الفلسفية أو العلم الاختباري (٥٣) .

والانتقائية ليست مردولة على طول الخط ، وإنما الصورة المردولة منها هي تلك التي نجدها عند بعض المؤرخين ، فالمؤرخ قد يستخدم عدة منهجية جاهزة سلفاً ، ثم يحاول تطويع الحوادث ، لا لإثبات صحة هذه الوقائع من عدمها ، وإنما لإثبات متانة عدته المنهجية ، كما هو الحال في النموذجين الذين أشرت إليهما من باحثي التربية ، وهناك مثلهما بطبيعة الحال في المجالات الأخرى ، ومن هنا يقف التاريخ ساكناً في انتظار شيخ الطريقة الذي يأتي فينقب ، وعندما ينقب يختار ذلك الموقف ويهمل تلك الحالة . ينتقى هذه الواقعة ، ويזור عن الأخرى ، وفي جعبته الميزان الجاهز يقيس

به التطابق ، فيضطر كثيرا إلى أن يهمل حوادث مهمة وفعالة لأنها لا تتماشى ومنهجه ، وربما يختار توافه الأمور والتي قد لا تكون لها أية قيمة فيبنى عليها نتائج ويقيم عليها بناءه الإيديولوجي (٥٤) .

الانتقاء عند مثل هؤلاء ليس عملية العزل العلمى المعروفة التى تفصل الجزء عن نسقه لتراه بشكل أوضح وفى جميع حالاته ، ثم تراه مرة أخرى فى إطار نسقه أو منظومته . أما الانتقائية هنا فلا ترى الأساق أو المنظومات الكلية التى تدور الجزئيات فى أفلاكها ، وإنما ترى متناثرات فقط - غالبا من أنساق مختلفة ويتم إخضاعها لمجموعة من التصورات (٥٥) ، فعندما يصف المؤرخ حدثا ما ويريد أن يعطيه وزنا وقوة تأثير ، يلزمه حتما ألا يكون مقتنعا بقيمته مسبقا أو بتفاهته مسبقا ، ينبغى أن يفترض أن مغزاه سيظهر تدريجيا ، يوما بعد يوم وعملا بعد عمل ، وحكما بعد حكم ، دون أن يأمل أن يرسم صورته الكاملة التامة . كل عمل تاريخى ناقص بدون معرفة نتائجه ، وهذه تتشعب وتتوالى إلى ما لا نهاية ، وكل حكم فى التاريخ قابل للاستئناف للسبب ذاته (وهذا المبدأ أو الافتراض الفلسفى يناقضه مبدأ الحقيقة المطلقة التى تنكشف فى إشراقه مباغتة ، لا يعدو هو نفسه أن يكون مجرد افتراض) ، فالافتراض هو أساس النزعة الديموقراطية والعلم الحديث (٥٦) .

ولقد شاع نوع جديد من التاريخ بعد سنة ١٩٠٠ تحدى فكرة الموضوعية ، على أساس أنها ليست ممكنة التحقيق ، وأنها قد ألقت شبهة متزايدة من الذاتية على التاريخ كله (٥٧) ، فقد كتب " جوجليمو فيريرو Guglielme Ferrero " (٥٨) تاريخا جديدا لروما القديمة نشرت ترجمته الإنجليزية فى ١٩٠٧-١٩٠٩ ، وقد اختار عن عمد حقائق تبعا لذوق عصره وميوله ومشكلاته ، وشعر بأن عمله كان عين الصواب . قال إن التواريخ السابقة لروما القديمة كتبت فى عصور كان معظم اهتمام أهلها منصبا على النظم الحكومية ، ولذلك فقد حشدت فيها الحقائق السياسية التى لم تعد تهم الجنس البشرى فى الوقت الحاضر ، واستهدف فيريرو أن يكيف تاريخ روما القديمة للحاجات الخلقية والاجتماعية التى سادت فى أوائل القرن العشرين . والشئ الجديد فى تاريخه هو أنه عمل عن قصد ما عمله المؤرخون القدامى عن غير قصد ولا وعى .

وكتب " جيمس هارفي ربنسون James Harvey Robinson " فى كتابه (التاريخ القديم) الذى نشر سنة ١٩١٢ : " إن الإنسان ليجد عزاء وراحة عقلية فى ترك أى محاولة لأن يعرف التاريخ وأن يقتنع باعتبار مهمة المؤرخ أن يكشف أى شىء عن ماضى الجنس البشرى ويعتقد أنه شائق أو مهم يستطيع أن يضع يده على مصادر المعلومات عنه " . هكذا أصبحت مهمة المؤرخ فى القرن العشرين متمشية مع المهمة التى رسمها هيرودوت .

وقد ألحق " بندتو كروتشى Benedetto Croce " (المولود بإيطاليا ١٨١٠) فى سنة ١٩١٧ التاريخ بالفلسفة على أساس أنها نفس الشىء ، إذ قال أن التاريخ (معاصر) دائما ، أى أنه دائما أفكار الحاضرين عن الماضى ، ولا يوجد تاريخ خارج الفكر ، فهو فكر ليس إلا . ولم يشعر كروتشى نحو الباحثين فى التاريخ على وجه العموم بغير الاحتقار . وعنده أن المؤرخ يجب أن يكون رجل العصر الذى يعيش فيه ، وأن يكون إيجابيا فى مشكلات هذا العصر (٥٩) .

وكتب " شارلز ا. بيرد Charles A. Beard " (مؤرخ أمريكى ولد ١٨٧٤) ، يقول فى سنة ١٩٣٣ أن نظرية راتكه فى التاريخ قد استبعدت ووضعت فى متحف العاديات . لقد أصبح المؤرخون الآن يعترفون رسميا بما كان متعارفا عليه بشكل ضمنى فى الماضى ، وهو أن تاريخا مكتوبا لا معدى له من أن يعكس فكر مؤلفه فى إطار زماته ومحيطه الثقافى .

وكتب " جيوفانى جنتيل Giovanni gentile " فى سنة ١٩٣٦ أن علم التاريخ يعيش فى أيام الطفولة عندما يفخر بأنه يقوم على الحقائق التى تمثل عالم الحقيقة الإيجابى الملموس التى تختلف عن الأفكار أو النظريات التى ليس لها صدق موضوعى . كذلك ذهب إلى القول بأن المؤرخ ليعلم حق العلم أن حياة حقائق الماضى ومعناها لا تستنبط من المراسيم والنقوش أو غيرها من مخلفات الماضى ، وأن مصدرها جميعا هو شخصيته نفسها (٦٠) .

وهكذا تنتهى من كل هذه المناقشات إلى أن أحدا بالفعل لا يستطيع أن ينكر أن الذاتية قائمة فى جذور التاريخ لأنه فى تكوينه ليس إلا علم التجارب البشرية والمعارف الإنسانية ، خاصة وأن المؤرخ يعود غالبا إلى نفسه ، بعكس العلوم الطبيعية التى هى دوما بمثابة الخروج المستمر من الذات والحياد الصريح المرتبط بقوانين متفق عليها . ومع ذلك فسوف تظل الموضوعية أملا نرنو إلى الاقتراب منه بقدر الإمكان ، ومن هنا كان من المهم أن يلتزم من يقوم بمهمة التأريخ بواجبات ثلاث ، يمكن تحديدها فيما يلى (٦١) :

- تجنب الوقوع فى الأحكام السطحية ، ومحاولة إدراك الماضى كما كان ، لا كما نتوهم أنه كان ، أو كما نريده أن يكون .
- البحث عن الأسانيد الصادقة غير المتحيزة وتتبع أفكارها ومعانيها بصدق وموضوعية ، وكشف التشويه والتزييف الحادث فى بعض الموضوعات التاريخية .
- المقارنة بين وجهات النظر المختلفة للمؤرخين الذين عالجوا موضوعا بعينه للإسهام فى بناء جسور اتفاق بين هذه الآراء والحقيقة ، فذلك هو الذى يفرق بين الدراسات التاريخية والمؤلفات الأخرى التى يقوم بها صحفيون أو كتاب حزبيون أو ممن لهم اتجاهات أو مواقف فكرية معينة .

السببية والقانون :

إذا كان جمع المادة التاريخية هو الخطوة الأولى فى العمل التاريخى ، فإن التعليل المنطقى هو الخطوة الحاسمة والأخيرة فى كتابة التاريخ ، ومن هنا قيل أن السببية (العلية) فى التاريخ اليوم هى مظلمته العلمية ، وهى الركن الأساسى ، إن لم نقل الوحيد الذى يقيم عليها موضوعيته ودعواه للحاق بالعلوم . إن التاريخ اليوم محصور بهم فى (فقه الماضى) ، فى فهمه ودراسة الأسباب والنتائج والروابط فى الأحداث بعضها مع بعض (٦٢) .

وإذا كان التعليل التاريخى هو محاولة استكشاف علل الأحداث الماضية أو عللها ، فمعنى هذا أنه الإجابة عن السؤال : لماذا ؟ لماذا وقعت حادثة ما ، أو لماذا اتخذت

شكلها المعين؟ وبالمعنى الواسع الذى يقصد إليه بـ "تعليل التاريخ" : لماذا حدث التاريخ كما حدث ، واتخذ الشكل الذى يتراءى لنا به ؟ (٦٣)

ولنتأمل فى عدد من المواقف والأحداث التى شهدها تاريخ التربية والتعليم ، والتى تتطلب من الباحث تعليلا لها :

- لماذا اتخذت التربية فى النظام الاسبرطى القديم شكلا يقوم على القهر ، على عكس مثيله الذى قام فى أثينا فى نفس الفترة الزمنية ؟

- لماذا تأخر ظهور " المدرسة " فى تاريخ التربية الإسلامية إلى ما يقرب من ثلاثة قرون منذ ظهور الإسلام ، على الرغم مما هو معروف من علو مكانة العلم والعلماء فى مصدرى الإسلام : القرآن الكريم والسنة النبوية ؟

- لماذا لم يشكل تمويل التعليم فى الحضارة الإسلامية مشكلة أو عبا على كل من الدولة والأفراد؟

- لماذا غلب الطابع العلمى/ الرياضى / الصكرى على التعليم الحديث الذى أقامه محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ؟

- لماذا تضاعلت ، تدريجيا قيمة التعليم الأجنبى فى مصر فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم عادت ، تدريجيا إلى الارتفاع بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لتصل إلى نروتها فى الوقت الحالى ؟

إن الباحث التاريخى يخطئ خطأ فاحشا ، عندما يدرس مثل هذه الوقائع فى صورة وصفية ، وإنما يفرض عليه النهج العلمى أن يتجاوز مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير ، والتفسير لا يتأتى هنا إلا بالبحث عن العطل والأسباب ، العنسى منها

إن الناظر فى الحياة الإنسانية الماضية يلاحظ أن الإنسان ما فتىء منذ أن أصبح إنسانا يحاول محاولات شتى للنفوذ إلى ماضيه وتفهم القوى العاملة فى تكوينه . لقد أدركنا مرارا " تاريخية " الإنسان : أى إحساسه بالماضى وتعلقه به ، ذلك الإحساس الذى يؤلف عنصرا أساسيا من عناصر كيانه الذى يميزه عن سائر المخلوقات . ولا تقتصر هذه " التأريخية " على ميل الإنسان فى كل حال وزمان إلى تذكر حوادث الماضى

وحفظها وترديدها ، بل تتعدى ذلك إلى التساؤل عن القوى التى تحرك ذلك الماضى ،
وعن المصير الذى يسير إليه ، والقدر المخبأ له (٦٤) .

وإذا كانت كلمة " سبب " - وهى الكلمة التى تقف إلى جانبها كنتيجة لها كلمة
الحتمية - كثيرة الاستعمال بصيغة المفرد فى العلوم الطبيعية ، فيبدو أننا لا نستطيع -
فى التاريخ - أن نستعملها إلا بصيغة الجمع ، وليس ثمة من " سبب " مفرد لأى واقعة
تاريخية مهما صغرت . ثمة دوما أسباب وعلل وعوامل ودوافع وبنى وتراكيب ،
والكثير منها يعمل على طريقة كرات (البليارد) عن طريق التأثير المثلث أو المربع
عبر عدد من التأثيرات السابقة .

وبدبى أن الأسباب فى التاريخ تتفاوت حجما وتوترا وحدة وعددا . والعوامل
المحركة الكبرى ليست دوما محركة ولا كبرى ، وبعضها إنما يستمد قوته من الظروف
التي أحاطت به ، ولو جاءت ظروف أخرى لكانت فاعليته إلى الخمود وربما إلى
الانعدام ، وهكذا ، فليس من الضرورى أن تكون العوامل المحركة فى التاريخ دوما
عوامل ضخمة ، أو متعلقة بعدد كبير من الناس أو بمشاعر إيمانية شاملة أو كبوة
فرس أو عضه فرد أو تأخر قائد فى النوم أو مرض عالم ، لها- عند التقائها ببعض
الظروف والعوامل - ما للعوامل الكبرى من الأثر فى تحول التاريخ (٦٥) !!

ولا تعنى اللامعقولية فى بعض التاريخ أنه مصاد للعقل أو مناف له ، إنها تعنى
أكثر من مظاهر الوجود الإنسانى كما تتجلى فى التاريخ ، تحتاج إلى نظرية أشمل من
النظام العقلى التقليدى لاستيعاب حدوده ، كل الحدود . وأبرز ما يتجلى العبث
واللامعقولية فى هذا العنصر الذى نسميه فى الاصطلاح الدارج " الصدفة " أو
الاحتمالات ، والصدف فى التاريخ - كما فى حياة الأفراد العادية - ليس أكثر منها
(٦٦) .

وربما يكون من المفيد أن أوقف القارئ على مثال على تحول تاريخى فى تطور
إعداد المعلم فى مصر عايشته بنفسى لعبت فيه الصدفة دورا ملحوظا : فلقد صدر عام
١٩٦٦ أخطر تقرير فى عهد ثورة يوليو يمس تطوير التعليم ، عرف باسم " تقرير

اللجنة الوزارية للقوى العاملة " ، ولأن المعلمين من أكبر قطاعات القوى العاملة ، فقد اقترح التقرير " تصفية كلية التربية بجامعة عين شمس " ، وكانت كلية وحيدة تقتصر على ما يعرف بالنظام المتتابعى لإعداد بعض خريجي الجامعات تربويا ، على أن يحل محلها النمط الآخر " التكاملى " الذى كان معروفا باسم " كليات المعلمين " . ثم إذا بالدكتور أحمد حسن عبيد (كان أحد أساتذة التربية المقارنة فى الكلية) يقول للدكتور أبو الفتوح رضوان الذى كان عميدا لكلية التربية أنه يمكن أن يبدل له موعدا مع زكريا محيى الدين ، الذى كان رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت ، لعلاقة له به .

وعندما قابل د . أبو الفتوح ، زكريا محيى الدين ، فوجىء الأول بأن رئيس الوزراء يستقبله بحرارة شديدة ، مذكرا له بأنه (أبو الفتوح) قد سبق أن درس مادة التاريخ لزكريا محيى الدين فى " التوجيهية " - الثانوية العامة ، وكان هذا مؤشرا مبشرا بخير كثير ، فلما عرض العميد للمشكلة ، ما كان من زكريا محيى الدين إلا أن أمر باستبدال كلمة " تصفية " ب " تطوير " ، والفرق شاسع بطبيعة الحال بين الكلمتين ، ونجت كلية التربية من حكم الإعدام ، بل ولتشهد صدفة أخرى سعيدة بالنسبة لها عندما يتأسس عميدها الأسبق د . صلاح الدين قطب جامعة عين شمس عام ١٩٧٠ ، حيث رأى التوحيد بين كلية التربية وكلية المعلمين بروكسى واحتدمت المعركة بين الكليتين ، فكان الانتصار لرؤية كلية التربية بحكم السند القيادى الجامعى الكبير لها ، ليختفى اسم كليات المعلمين من الخريطة التربوية فى مصر !!

والمصادفة تتألف فى أساسها من تزامن سلسلتين من الأحداث لا تربط بينهما علاقة ضرورية ، مثال ذلك ، أنه إذا سقطت قطعة خشب من فوق سطح منزل بسبب ريح عاتية ، فإن ذلك لن يكون شيئا مستغربا وفقا للقوانين الفيزيائية التى نعرفها ، ولو أن شخصا حين يذهب إلى عمله كل يوم محتم عليه أن يمر من تحت سطح ذلك المنزل ، فليس فى هذا أيضا شىء غير عادى (٦٧) . لكن أن تسقط على رأسه قطعة الخشب فى أحد الأيام فتودى بحياته ، فذلك شىء يدخل فى باب المصادفة ، لأنه لا علاقة ضرورية بين الحجر ورأس الرجل . الضرورة موجودة كنتيجة للحتمية التى تحكم سلسلة الأحداث بهبوب الريح ووقوع الخشب ووجود الرجل فى هذا الوقت بالذات ، لكنها

ضرورة غير مفهومة وغير مبررة لأنها تتبع قوانين معينة في النتيجة النهائية للأحداث .

ويثور جدل كبير حول رأى للإمام أبى حامد الغزالي حيث يشير كثيرون إلى أنه قد أتكّر " السببية " والعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات (٦٨)، لكنه ، فى الحقيقة وكما يفسر " عمارة " لم يصنع أكثر من الحذر والتحذير من أن يكون الحديث عن علاقة الضرورة بين الأسباب والمسببات مفضيا إلى القول بالسببية الذاتية التى تنكسر السبب الأول ، أو تنكسر إيمان وجواز تدخله لنقض " العادة " وإيقاف عمل الأسباب فى المسببات بواسطة أسباب أخرى غير عادية يوجد لها سبحانه . أى أنه لا ينكر السببية ، وإنما ينبه على سببية لا يدركها ولا يسلم بها الذين لا يؤمنون!

وإذا سلمنا بأن " السببية " مسلمة أساسية فى البحث التاريخي ، فيجب أن نسلم قبل ذلك بمسلمة أخرى تقرر أن سيرة الكون كله ، والحياة البشرية جزء منها تخضع لنظام شامل يربط بين الأجزاء ويقود التنوع الإنسانى (كما يقود غيره) ، وأن بإمكان العقل البشرى أن يصيب بعض التوفيق فى محاولة الكشف عن علل الحوادث وترابطها ، وبمعنى آخر : هل للتطور الحضارى قانون تسيير وفقا له ، وتلتزم به ؟

الحق أن الإنسان فى الغرب طوال المائة سنة السابقة لعام ١٩١٤ ، ما كان ليشغل باله إلا فى القليل بالمشكلة التى علينا الآن مجابتهها ، إذ كان يبدو وقتذاك إن كلا الحلين التاليين واف بالغرض (٦٩) :

فإذا كانت مقادير البشر تخضع لقانون أعلى من مستوى البشر ، لابد وأن يكون هذا القانون هو سنة الارتقاء ، التى كانت تنفى بالغرض فى ذلك الوقت .

أما إذا لم يكن ثمة - من ناحية أخرى - وجود لمثل هذا القانون ، لأمكن أن يقال - بكل ثقة - أن نشاط الكائنات البشرية التى أوتيت الحرية والذكاء ، سوف يحقق نفس النتيجة .

على أن الموقف قد اختلف تماما بحلول منتصف القرن العشرين ، إذ عرف أن حضارات قد انهارت في الماضي ، وتكشفت ناطحة السحاب الزائفة التي شادها الإنسان الغربي الحديث ، عن صدوع تنذر بتقويضها . فهل ثمة قانون كذلك الذي استخلصه " أوزوالد سبنجلر Oswald Spengler " في مؤلفه العظيم " انحلال الغرب The Decline of the West " الذي نشره عام ١٩١٩ والذي يذهب إلى أن هذه الحضارة مقدر عليها أن تمضي في نفس السبيل الذي سلكته سابقتها ، أو هل نحن أحرار في إصلاح أخطائنا وتقرير مصيرنا ؟

ويقترح " توينبي " (٧٠) أن تكون أولى خطوات بحثنا ، في تحديد لفظ " قانون " في هذا المجال . وواضح أننا لا نقصد به تشريعا يسنه الإنسان ، أخذ اللفظ منه باستعارة شائعة الاستعمال ، إلى حد أن أحدا لم يعد يلتفت إليها . إن " القانون " الذي هو موضوعنا الحالي ، يشبه فعلا ذلك النظام المعتاد الذي يضعه الإنسان ، من ناحية كونه مجموعة من قواعد تحكم شؤون البشر ، لكنه يخالف ذلك النظام في أنه ليس من صنع الإنسان ولا قبل للإنسان بتعديله .

ويقصد بالقوانين العامة ، سواء في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية ذلك الارتباط الموجود بين عدد من الظواهر الاجتماعية المترابطة أو المتناقضة ، أو بين عدد من العناصر التي تجمعها ظاهرة واحدة ، فبالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، هناك ارتباط بين ظاهرة غليان الماء وظاهرة ارتفاع درجة الحرارة يعبر عنها في ذلك القانون الذي يقول أنه " عندما ترتفع درجة الحرارة إلى المائة يتحول الماء من حالة السيولة إلى حالة الغازية " . كذلك الأمر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فهناك ارتباط وثيق بين الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تتكون منها القوانين الاجتماعية ، مثال ذلك ، قانون الترابط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة في مجتمع ما وبين السلطة السياسية القائمة ، في ذلك المجتمع ، والذي يعني أن الأوضاع الاقتصادية في ذلك المجتمع ليست سوى تعبير عن مصالح القوة السياسية في شؤون هذا البلد (٧١) .

ولعل هذا ما جعل البعض يتساءل : هل للتاريخ والحضارة مسار بعينه يحكم حركتها يمكن التعرف عليه ؟

إن ذلك قد يعنى إمكان أن يعيد التاريخ نفسه ، لكن الحق الذى ينبغى أن يقال أن التاريخ لا يعيد نفسه ، لأن التاريخ ليس تيارا واحدا ، بل هو تيارات مختلفة يسير بعضها مع بعض دون تواز تام أو اتفاق كبير فى الغالب : تيارات بشرية وفكرية واقتصادية ودينية وما إلى ذلك . وهذه لا يمكن أن تسير فى سرعة واحدة أو على نسق وما إلى ذلك . وهذه لا يمكن أن تسير فى سرعة واحدة أو على نسق واحد حتى يتكون منها كل واحد . ومن هنا فلا يمكن أن تتكرر فترة من فترات التاريخ إلا فى الظاهر فحسب ، أو فى نظر من ينظر إلى السطوح دون الأعماق ، لأن صورة الشخص المادية أو المعنوية تتكون من عدد لا يحصى من الملامح البدنية والخصائص النفسية والعقلية ، ومن العسير جدا أن يوجد إنسانان متشابهان فى ذلك كله كل التشابه ، وكذلك الحوادث يتكون كل منها من جزئيات لا نهاية لها وظروف بعيدة وقريبة كثيرة جدا ، ومن العسير أن تتجمع نفس الجزئيات والظروف مرتين لكى يحدث نفس الحادث بنفس الصورة مرة أخرى (٧٢) .

من الممكن أن يكون هناك تشابه بين بعض ظواهر الماضى والحاضر ، ولكن هذا التشابه لا يكون كاملا قط ، وهذا واضح فيما يتصل بالأفراد ، فإن التشابه الجزئى موجود ولكن التشابه الكامل فى كل شيء ظاهرا وباطنا ، ماديا ومعنويا غير ممكن . ولكن رغبة الإنسان فى فهم الحوادث والوقوف على حقيقة سير التاريخ تجعله يلتمس التشابه بين ما مضى وما حادث من الوقائع لكى يخرج بشيء يمكنه من التعرف على مسار الأحداث ومغزاها ولو على وجه التقريب (٧٣) .

وأحداث التاريخ لها هذا الطابع ، لأنها أحداث متفردة لا تتكرر كما بالملابس التى تشكلها . هى أحداث ليست دائمة الوجود ، وليست "كليات" معزولة عن المكان والزمان ، بل تحتاج إلى أن نصف ما وقع بالفعل خطوة خطوة لأن الخصائص المتفردة لتلك الأحداث لا يمكن شرحها إلا عن طريق الظروف الشارطة لها . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نصف كل أحداث التاريخ ، ما كان فى مجراه المؤلف لا يشكل تاريخا ، والأحداث الناتجة عن سلسلة من العلاقات السببية وحدها لا تشكل تاريخا ، لكن التاريخ يتولد من غير المؤلف من الحوادث ، ومن التوافق بين مجموعة من الأحداث ، وإن كان لكل منها علاقات بالسببية (٧٤) .

أما إذا أردنا من مقولة " التكرار " في حوادث التاريخ عودة نمط الحركة التاريخية ومظاهره العامة وآثارها النفسية والاجتماعية في المجتمع فإن التاريخ يعود بالتأكيد حين تتوفر في الحاضر . . في نسيجه الاجتماعي وعلاقاته الإنسانية الأسباب الموضوعية التي أدت إلى نشوء نمط الحركة التاريخية في الماضي .

• إن الإنسان هو الإنسان في كل زمان ومكان .

إنه يتحرك في الزمان والمكان مدفوعا - فردا ومجمعا - بمصالحه وعلاقاته وعواطفه ، والعقائد والشرائع والمثل والقيم الأخلاقية والروحية إذا تأصلت فيه وتعمقت في وجدانه وكيفت نظرتة إلى الكون والحياة والإنسان ، فإنها تكون قادرة على أن تدخل تغييرا عميقا على عواطفه ومصالحه وعلاقاته في المجتمع والعالم ، ومن ثم فإنها تكون قادرة على تغيير تاريخه ونقله إلى مسار جديد ، ما دامت لا تواجه عقبات فشل فاعليتها وتأثيرها (٧٥) .

أما إذا فشلت العقائد والشرائع والمثل والقيم الأخلاقية والروحية في إدخال التغيير المناسب لها على تكوين الإنسان النفسى وعلى تقديره لمصالحه ، لأنها لم تتأصل في أعماقه ولم تغير نظرتة إلى الكون والحياة والإنسان ، فإن تاريخه في هذه الحالة سيتكرر . إن هذا التاريخ الجديد لن يحمل نفس السمات والخصائص التي كانت في الماضي تحمل أسماء جديدة وتقدم نفسها بمبررات جديدة لا تعدو أن تكون مجرد قشرة خادعة يستطيع الباحث أن يكتشف ما وراءها فيتجاوزها إلى العمق ليجد الواقع القديم تحت الأشكال الجديدة (٧٦) .

وإذا كان العلم يبغي الوصول إلى تعميمات ، فهل يمكن ذلك في التاريخ ؟

قد يبدأ العلماء والمؤرخون من مقدمات تعالج أحداثا وحيدة متفردة ، ولكن الغرض النهائي الذي يهدف إليه العلماء هو وضع تعميمات عريضة وقوانين ونظريات شاملة تفسر كثيرا من الأحداث أو الأحوال الفردية غير المترابطة ويكده العلماء في سبيل وضع قوانين لها قدرة دقيقة على التنبؤ (٧٧) .

ويرى بعض النقاد أن تعميم القوانين عن طريق التعميم من العوامل المتكررة الشائعة أمر يخرج كلية عن نطاق البحث التاريخي ، وهم يعتقدون أن واجبهم تحصيل معرفة غنية بالتفاصيل عن حالة أو حدث معين جرى في الماضي ، في زمان ومكان معينين ، وتتبع ما سبق وما أعقبه ، ولكنهم لا يهتمون بما حدث دائما ، أو ما يحدث فقط أو ما يحدث وفقا لخطط ما ، أو ما يحدث عادة ، ولا يهتمون بأوجه التشابه بين الأحداث ، أو الجوانب التي تتكرر ، بل يهتمهم العوامل المتفردة المرتبطة بواقعة معينة والتي تجعلها تختلف عن غيرها من الأحداث . وهم يرون أنه ما أن تصبح حقيقة ما مجرد جزئية في إطار قاعدة أو قانون عام حتى تفقد ارتباطها بالماضي ، ومن ثم لا تكون حقيقة تاريخية . وقد يظهر المؤرخون المنتمون إلى هذه المدرسة العلاقات السببية بين أجزاء الحدث ، أو بين الأحوال التي سبقتة والتي أعقبته ، ولكنهم لا يبيغون التعميم بين خصائص الواقعة وما يماثلها ، بل يتركون لإصدار التعميمات أو القوانين التي تنتبأ بما يقع حتما تحت ظروف معينة لعلماء الاجتماع وعلم النفس .

ويحتج المعارضون الأداء لتلك المدرسة من المؤرخين ذوى " النزعة الجزئية " بأن المؤرخين يجب أن يتخطوا مجرد وصف الحوادث الجزئية التي وقعت في الماضي وتفسيرها ، ويقتنع بعض الناس بأنه يمكن اشتقاق تعميمات واسعة أو قوانين من دراسة الحقائق التاريخية ومن ثم ينبغى أن ندرس الماضي لتتعلم منه (٧٨) .

وقد عرض " بوبر " لهذا التساؤل الذى نعرض له : هل يمكن أن يكون للتطور التاريخي قانون؟ وهنا تتوقف إجابة بوبر على المقصود بالقانون ؟ فإذا كان المقصود به المعنى الذى قصده " ت. هكسلى " حين قال : " . . . إن الفيلسوف الفائد الهمة هو الذى . . . يشك فى أن العلم سوف يحصل ، عاجلا أو آجلا ، . . . على قانون تطور الأشكال العضوية - أعنى النظام الثابت فى تلك السلسلة العلية الكبرى التى تتكون حلقاتها من الأشكال العضوية القديمة والحديثة . . . " (٧٩) ، هنا تكون إجابة بوبر بالنفى الصريح .

ويستند بوبر فى رأيه إلى أن البحث عن قانون ل" النظام الثابت " فى التطور لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال فى تناول المنهج العلمى ، سواء فى علم الحياة أو

فى علم الاجتماع ، والأسباب التى تدعوه إلى هذا الاعتقاد تتلخص فى أن تطور الحياة على الأرض ، أو تطور المجتمع الإنسانى ، عملية تاريخية فريدة ، وقد يجوز أن نفترض أن هذه العملية تمضى فى طريقها لأنواع كثيرة من القواتين العلية كقواتين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاصيل والانتخاب الطبيعى وغيرها ، ولكن العبارة التى نصف بها هذه العملية ليست قاتونا ، وإنما هى قضية تاريخية مخصوصة ، فالقواتين الكلية كما يقول هكسلى ، تتعلق أحكامها بنظام ثابت ، أى أنها تصدق على كل العمليات المندرجة فى نوع معين (٨٠) .

ويؤكد بوبر أنه ، على الرغم من أنه لا يوجد ما يمنعنا من صياغة قاتون كلى بناء على مشاهدة كان موضوعها حالة واحدة مفردة ، بل ورغم أنه لا يوجد ما يحول بيننا وبين إصابة الحق إن كان الحظ حليفنا ، على الرغم من كل ذلك ، فمن الواضح أن أى قاتون نصوغه على هذا النحو أو غيره لابد من اختباره أولا فى حالات جديدة حتى يأخذ العلم على مأخذ جدى . لكننا لا نستطيع أن نأمل فى اختبار فرض كلى ، أو فى العثور على قاتون طبيعى يقبله العلم ، إذا كنا قد قضى علينا بالافتصار إلى الأبد على مشاهدة عملية واحدة فردة ، كذلك لا يمكن أن تسعفنا مشاهدة العملية الواحدة الفردة فى التنبؤ بمستقبل تطورها ، فنحن ، مهما بذلنا من عناية فى مشاهدة نمو يرقة واحدة ، فلن يساعدنا ذلك على التنبؤ بتحولها فيما بعد إلى فراشة . وهذه الحجة ، من حيث اتطابقها على تاريخ المجتمع الإنسانى قد صاغها " فيشر " فى الألفاظ التالية : " لقد تبين الناس . . . فى التاريخ خطة وإيقاعا منتظما ونمطا مرسوما . . . ولست أرى فيه إلا مفاجأة تتلوها مفاجأة . . . أو مجرد واقعة كبرى يستحيل علينا أن نصدر التعميمات بشأنها ، لأنها واقعة فردة . . . " (٨١) .

ومن منظور دينى نتفق مع عبارة (٨٢) فى تأكيده على وجود " سنة " . . . قاتون " . . . قد جعلها الله خلقا مبنوثا فى أجزاء هذا الكون ، الموجودات المادية ، والموجودات الحية ، فحكمت سير ومسيرة هذا العالم عبر تاريخه ، وفق الحكمة الإلهية التى قدرها الله سبحانه ، فتاريخ كل شىء فى هذا الوجود ، قد حكته ، هو أيضا ، السنن والقواتين : " سنة من قد أرسلنا ولا تجد لسنةنا تحويلا " (٨٣) . " سنة الله فى الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدرا مقدورا " (٨٤) . " سنة الله فى الذين خلوا من قبل

ولن تجد لسنة الله تبديلا" (٨٥) . " فهل ينظرون إلا سنة الأولين ولن تجد لسنة الله تحويلا" (٨٦) .

وحتى التغيير والتبديل الذى يبدعه الله فى هذا الوجود ، قد شاعت حكمته فى انتظام الوجود أن تحكمه السنن والقوانين ، فيتنزه عن الصدفة والعفوية والعبثية . . . كذلك ، فإن فعل الله هذا - فى التغيير - لا يتخذ - بالعالم والفعل المقدر للإنسان - صورة الجبر والحتم الذى يجعله خارجا عن اتساق السنن والقوانين ، ملغيا لحرية خليفته فيما هو مقدر له من الأفعال . . . فلقد شاعت حكمة الله ، سبحانه وتعالى - كمالا لانتظام ونظام الكون بالسنن والقوانين - أن تكون حرية الإنسان فى التغيير هى الأخرى سنة حاكمة فيما تغييره مقدر لهذا الإنسان (٨٧) ، وفى هذا يقول المولى جل وعلا : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٨٨) . " ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٨٩) .

ومع تباين واختلاف الاتجاهات والفلسفات ، فهناك فلاسفة حضارة وقفوا فى صف القول بوجود قانون ونظام ثابت للتطور الحضارى ، فهذا " جوستاف لوبون " يقر بأنه : " لا مرأى فى أن هنالك عوامل مختلفة تعين تاريخ الأمم ، وأن التاريخ مملوء بأحوال خاصة وبعبوارض كانت وكان من الممكن ألا تكون ، بيد أنه بجانب هذه المصادفات وهذه الأحوال العارضة سنن عظيمة ثابتة توجه سير كل حضارة " (٩٠) . وهو يرى - مما سنشرحه تفصيلا فيما بعد - أن لكل أمة " روحا " هى التى تحكم مسار الأحداث فيها : " وما على الأمة التى تود تحويل نظمها ومعتقداتها وفنونها إلا أن تحول روحها فى بدء الأمر ، وما على الأمة التى ترغب فى دخول حضارة إلا أن تدخل إلى هذه الحضارة روحها أيضا " (٩١) .

والقوانين فى التاريخ ليست مسألة جديدة ، فقد وضع ابن خلدون ، مثلا ، منذ أكثر من خمسة قرون ، عدة قوانين ، مثل قوله إن الدول كالبشر تولد وتنمو وتكبر ثم تضمحل وتموت ، أو قوله إن الحضارات تتعاقب عليها ثلاثة أطوار ، بداءة وحضارة ثم اضمحلل ، ثم جاء بعد ابن خلدون من حاول وضع قوانين من هذا النوع مثل : هيجل ، وماركس ، وتوينبى ، وغيرهم .

ويقبل معظم المؤرخين دورا أكثر تواضعا ، فيؤمن البعض بأن مسئوليتهم هي إصدار تعميمات على الأحداث الماضية ، ولكن ليس في قدرتهم التنبؤ بالأحداث المستقبلية . ويذهب آخرون إلى أنهم يستطيعون عن طريق القياس التاريخي وتتبع الاتجاهات التاريخية أن يقترحوا في بعض الحالات عددا من النتائج التي يمكن أن توقع واحدة أو أكثر منها بدرجة كبيرة من الاختيار بين مسارات العمل المختلفة ، ولكنهم لا يتوقعون صياغة تعميمات شاملة ، لها دقة التنبؤ الدقيقة التي تتمتع بها القوانين في العلوم الطبيعية .

ولا يزال احتمال توصل الإنسان يوما إلى وضع قوانين تاريخية يستثير كثيرا من العلماء عندما يهاجم النقاد هذا الرأي على أنه غير عملي ، يردون عليهم متمسكين : هل وصل من العلمية أن نزع أن تقدم الإنسان ككائن اجتماعي كان عشوائيا ومصادفة وغير خاضع لقانون ؟ !! ومع ذلك فإن فكرة احتمال صياغة قوانين تاريخية لا تعنى العلماء عن الصعوبات الكبيرة التي ينبغي التغلب عليها (٩٢) .

وإذا تأملنا في تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، فإنه يمكننا أن نجد قوانين أخرى ، أو إن شئنا مزيدا من الدقة ، اتجاهات عامة مستخلصة من التجارب الإنسانية . أو ما يعتبره بعض المؤرخين تعميمات ، مثل :

- إن الثورة لا تقوم في مجتمع إلا إذا كانت هناك قوى اجتماعية تتمتع بحقوق وامتيازات لا تتمتع بها سائر القوى الاجتماعية الأخرى .
- إن الحكم الاستبدادي قد يبنى دولة ، أو يبنى مرحلة تاريخية معينة ، لكنه لا يبنى الإنسان .

- إن الشعوب التي تكثر تناقضاتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية ، يسهل الوصول إلى حكمها ، ولكن يصعب قيادتها . وأما الشعوب التي تقل تناقضاتها ، فيصعب تولي حكمها ، لكن يسهل قيادتها (٩٣) .

وفي القرآن الكريم آيات كريمات ، تصور كل منها " سنة " أو قانونا من قوانين الاجتماع البشري وحركة الكون :

- " وما دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم " (٩٤) .
- " من كان يريد العزة فلله العزة جميعا " (٩٥) .
- " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه " (٩٦) .
- " ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " (٩٧) .

وفى المجال التربوى ، يمكن أن نسوق عددا من " التعميمات " ، مثل :

- إذا كان تطوير التعليم من شأنه أن يسهم فى تطوير المجتمع ، فإن شيوع التخلف العام فى البنية المجتمعية يمكن أن يجعل التعليم قوة تخلف لا قوة تطوير .
- نقل نظام تربوى ناجح من مجتمع إلى مجتمع آخر مغاير فى ثقافته وعقيدته ، لا يحرز نفس النجاح ، وربما فشل فشلا ذريعا .
- اكتساب المتعلم لاتجاهات وقيم ومهارات الابداع والابتكار وحل المشكلات والمبادأة وتقبل الاختلاف فى الرأى ، لا يتم بنجاح إلا فى مناخ ثقافى يقوم على نفس هذه القيم والاتجاهات والمهارات .
- ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأن ثمة عقبات أو صعوبات كبرى تقف بين التاريخ وبين الوصول إلى القانون ، وهى تقف فى الواقع ، عامة بين كل بحث اجتماعى وبين تقنيته فى صيغة رياضية أو رمزية مجردة ، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الصعوبات فيما يلى :

١ - صعوبة التعبير الكمي عما هو كفيى : انظر مثلا القانون الفيزيقي القائل : " فيما يتعلق بالضوء أيا كان طول موجته " إنه كلما صغرت الفتحة التى يمر منها الشعاع الضوئى ، كانت زاوية الحيود أكبر " . إن مثل هذا القانون الفيزيقي تكون له الصورة الآتية : " فى ظروف معينة ، إذا تغير المقدار (أ) على نحو معين ، فإن المقدار (ب) يتغير أيضا على نحو يمكن التنبوء به " . ويقول آخر ، يعبر مثل هذا القانون عن اعتماد كمية معينة قابلة للقياس على كمية أخرى ، وينص على كيفية هذا الاعتماد بألفاظ كمية دقيقة (٩٨) .

ولقد وفق علم الطبيعة إلى وضع جميع قوانينه في هذه الصورة . ولكي يحقق هذا ، كانت مهمته الأولى تقوم في التعبير عن كل الكيفيات الفيزيائية في ألفاظ كمية ، فكان عليه ، مثلا ، أن يستبدل بالوصف الكيفي لنوع معين من الضوء - كقولنا " ضوء أصفر مخضر ساطع " - وصفا كميًا : " ضوء طول موجته كذا وشدته كذا " . وواضح أن مثل هذا الوصف الكمي للكيفيات الفيزيائية شرط أولى لا بد منه لصياغة القوانين العلمية في علم الطبيعة صياغة كمية ، وهذه القوانين تساعدنا على الوقائع ، فمثلا ، بافتراض القانون الخاص بالعلاقات القائمة بين سعة الفتحة وزاوية الحيود ، نستطيع أن نؤدى تفسيراً علياً لاتساع زاوية الحيود باعتباره نتيجة لتضييق الفتحة (٩٩) .

أما في التاريخ فمن الواجب أن نحاول التفسير العلى في دراسة ظواهره ، فنعمد مثلا إلى تفسير الاتجاه إلى تكافؤ الفرص باعتباره نتيجة للتوسع في تطبيق القيم الديمقراطية . ولكننا ما أن ننظر في هذا المثال حتى نتبين أنه لا جدوى من محاولة صياغة القوانين التاريخية في ألفاظ كمية ، ذلك أننا إذا نظرنا إلى مثل هذه الصيغة الآتية " يزداد الاتجاه نحو التوسع في تكافؤ الفرص بازدياد شدة العدل الاجتماعى " ، (وهي صيغة مفهومة على الأقل ، وإن كانت ربما لا تصدق على الواقع) ، تبين لنا على الفور أننا لا نملك طريقة لقياس الاتجاه نحو التوسع ، أو لقياس شدة العدل الاجتماعى .

٢ - صعوبة المزج في العمل التاريخي بين الدراسة الساكنة (ستاتيكا) والحركية (ديناميكا) في وقت واحد معا . صعوبة بحث الواقعة التاريخية بحاليها من عناصر الاستمرار وعوامل التغير في صيغة جدلية واحدة ، وليكن مثالنا ظهور المسجد كمؤسسة تعليمية في الحضارة الإسلامية ، أو ظهور الاتجاه الطبيعي في الفكر التربوي الأوربي في العصر الحديث على يد جان جاك روسو أو إقامة نظام تعليمي على النمط الغربي لأول مرة في مصر في بدايات القرن التاسع عشر . إن بحث (الحدث) التاريخي سواء أكان واقعة فردية (آراء روسو في مثالنا) أو ظاهرة حضارية (ظهور المسجد) عملية تشرحية لحد كبير ، وإذا حددت الظروف المختلفة مكانه وزمانه وأبعاده ، إلا أنه كظاهرة تاريخية إنسانية يعبر التاريخ في العمق ويتحرك خلاله ويؤثر فيه ويتأثر باستمرار ، بجانب دراسته في ذاته . إذن هناك دراسة أخرى له في

حالة التحرك والتفاعل والتطور المتمادى ، ونحن نقوم بالعملين معا دون أن ندرى أحيانا . ولابد فى القانون المفترض أن يجمع بين جدلية الساكن والمتحرك ، بين الثابت والطارئ المحول فى صيغة واحدة ، وقد يكون ذلك سهلا فى العلوم الطبيعية المعروفة الحدود ، والتي نستطيع بسهولة فى قوانينها أن نجعل بعض حدودها صفرا أو نرسم لها الخط البياني المتحول . أما فى التاريخ ، فكيف تلغى الواقعة ؟ وكيف تصور الخطوط الذاهبة فى كل الاتجاهات ؟ (١٠٠)

٣ - صعوبة التمييز بين الروابط السببية فى وقائع التاريخ والعلاقات الوظيفية والبنائية . الترابط بين ظاهرتين فى التاريخ توجدان معا وتتغيران : التغير النسبى طردا أو عكسا بحيث تصبح الواحدة شرطا للأخرى ، ليس بمعنى أن الأولى سبب للثانية ولا أن الثانية نتيجة للأولى ، مثل هذا النوع من العلاقة قد يكون نتيجة الترابط الوظيفى أو البنائى فى تكوين الوقائع التاريخية ، وليست كذلك العلاقة السببية أو العلية . ثمة علاقة العلة بالمعلول ، مثلا ، بين مجانية التعليم وانتشاره أو بين استمرار الامتحانات بصورتها التقليدية وشيوع النزعة إلى الحفظ والاستظهار . ما علاقة انتشار الورق فى العصر العباسى الثالث مع نمو الفكر وامتزاج الثقافات ، ومن مثل ذلك العلاقة البنائية بين الإقبال المتزايد على مدارس اللغات مع الأخذ بسياسة الانفتاح . إن التغير التربوى فى الأولى وتبدل البناء الاجتماعى فى الثانية قد أديا بين ما أديا إليه من أمور كثيرة إلى انتشار المؤسسات الاستثمارية الأجنبية وازدياد الطلب على عارفى اللغات الأجنبية ، دون علاقة علة بالمعلول ، نسّم ذلك بالاصطلاح السداج المعروف : الأسباب المباشرة وغير المباشرة إن شئنا ، ولكن المواجهة المباشرة لها وطبيعتها لا تسمح ببناء القوانين (١٠١) .

الهوامش والمراجع

- ١- حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٥٦
- ٢- مقدمة ابن خلدون ، طبعة الشعب ، القاهرة ، ٥٠٤ ، ص ٧
- ٣- المرجع السابق ، ص ١٤
- ٤- شاکر مصطفى : التاريخ ، هل هو علم أم فن ، فى (مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، م ٥ ، العدد الأول ، أبريل/مايو ١٩٧٤) ، ص ١٦٩
- ٥- المرجع السابق ، ص ١٧٠
- ٦- جوزيف هورس : قيمة التاريخ ، ترجمة نسيم نصار ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٧ ،
- ٧- المرجع السابق ، ص ١٠٨
- ٨- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٦
- ٩- هرنشو ، علم التاريخ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ٤
- ١٠- عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢١٩ ،
- ١١- عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميى ، منهج البحث التاريخى ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٣ ،
- ١٢- **Fling.FM:The Writing of History.AnIntroduction to Historical method .New Haven Yale Un. Press 1926.P.20.**
- ١٣- كارل بوبر : بؤس الإيديولوجيا ، ترجمة عبد الحميد صبرة ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢ ،
- ١٤- كارل بوبر : عقم المذهب التاريخى ، ترجمة عبد الحميد صبرة ، الإسكندرية ، ١٩٥٩ ، التصدير
- ١٥- حسان حلاق : مناهج الفكر والبحث التاريخى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٦٤
- ١٦- المرجع السابق ، ص ٦٥
- ١٧- محمد بيومى مهران : التاريخ والتأريخ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،

١٩٩٢، ص ١٨

١٨- المرجع السابق ، ص ١٩

١٩- ٠١ كاسيرر : فى المعرفة التاريخية ، ترجمة أحمد حمدى محمود ، القاهرة ،
د.ت ، ص ٤٣

٢٠- شوقى الجمل : علم التاريخ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٩

٢١- فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل
وآخرون ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠١

٢٢- شاكرا مصطفى ، ص ١٧٩

٢٣- جونسون : تدريس التاريخ ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، دار النهضة العربية ،
القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٢

٢٤- المرجع السابق ، ص ٢٣

٢٥- لانجلوا وسينوبوس وآخرون : النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧

٢٦- محمد بيومى مهران ، ص ٢١

٢٧- شارل مالك وآخرون : البحث العلمى فى العالم العربى ، الجامعة الأمريكية ،
بيروت ، ١٩٥٦ ، ص ٥٠

٢٨- شوقى الجمل ، ص ٧٠

٢٩- هرنشو ، ص ٤

٣٠- شاكرا مصطفى ، ص ١٩١

٣١- هرنشو ، ص ٨

٣٢- المرجع السابق ، ص ٩

٣٣- قسطنطين زريق : نحن والتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٣ ،
ص ٦٠

٣٤- عبد المنعم إبراهيم الجميى ، ص ٣٠

٣٥- شاكرا مصطفى ، ص ١٩٧

٣٦- المرجع السابق ، ص ١٩٨

٣٧- الجميى ، ص ٣٠

٣٨- حسين فوزى النجار: التاريخ والسير ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،

- القاهرة ، سلسلة المكتبة الثقافية (١٢١) ، نوفمبر ١٩٦٤ ، ص ٨١
- ٣٩- حسان حلاق ، ص ٦٣
- ٤٠- المرجع السابق ، ص ٦٤
- ٤١- عبد السميع سيد أحمد : مقدمة لكتابة تاريخ التربية ، فى (دراسات تربوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، م٢ ، ج٧ ، يونية ١٩٨٧ ، ص ١٣٨
- ٤٢- المرجع السابق ، ص ١٣٩
- ٤٣- محمد مهدى شمس الدين : حركة التاريخ عند الإمام على ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٦
- ٤٤- المرجع السابق ، ص ١٧
- ٤٥- الكهف / ١٠٣ - ١٠٦
- ٤٦- جونسون : تدريس التاريخ ، ص ٢٩
- ٤٧- هورس : قيمة التاريخ ، ص ٨٣
- ٤٨- جونسون : تدريس التاريخ ، ص ٣١
- ٤٩- ر. ج. كولنجوود : فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٤٠
- ٥٠- المرجع السابق ، ص ٥٤١
- ٥١- قسطنطين زريق ، ١٣٧
- ٥٢- المرجع السابق ، ص ١٣٨
- ٥٣- المرجع السابق ، ص ١٣٩
- ٥٤- عبد الهادى عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٥
- ٥٥- المرجع السابق ، ص ١٢٦
- ٥٦- عبد الله العروى : العرب والفكر التاريخى ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء/ بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٣
- ٥٧- جونسون : تدريس التاريخ ، ص ٣٤
- ٥٨- مؤرخ إيطالى (١٨٧١-١٩٤٢) كتب (عظمة أوروبا وتدهورها) فى خمسة أجزاء وهو تاريخ ضخمة ، وهو أيضا روائى ينسب إليه عدد ضخم من الكتب .
- ٥٩- جونسون ، ص ٣٣

- ٦٠- المرجع السابق ، ص ٣٤
- ٦١- عبد المنعم الجميلى ، ص ٣٣
- ٦٢- شاكرا مصطفى ، ص ٢٠١
- ٦٣- قسطنطين زريق ، ص ١٣٣
- ٦٤- المرجع السابق ، ص ١٣٤
- ٦٥- شاكرا مصطفى ، ص ٢٠٢
- ٦٦- المرجع السابق ، ص ٢٠٣
- ٦٧- عبد السميع سيد أحمد ، ص ١٣٥
- ٦٨- محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٥
- ٦٩- أرنولد توينبى : مختصر دراسة للتاريخ ، ترجمة محمد فؤاد شبل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ج ٤ ، ص ٧١
- ٧٠- المرجع السابق ، ص ٧٢
- ٧١- عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر : فى منهج البحث التاريخى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٩
- ٧٢- حسين مؤنس ، الحضارة ، ص ١٨١
- ٧٣- المرجع السابق ، ص ١٨٢
- ٧٤- عبد السميع سيد أحمد ، ص ١٣٦
- ٧٥- محمد مهدي شمس الدين ، ص ٩١
- ٧٦- المرجع السابق ، ص ٩٢
- ٧٧- فان دالين ، ص ٣٠٦
- ٧٨- المرجع السابق ، ص ٣٠٧
- ٧٩- عن بوهر ، بؤس الإيديولوجيا ، ص ١١٨
- ٨٠- المرجع السابق ، ص ١١٩
- ٨١- عن المرجع السابق ، ص ١٢٠
- ٨٢- محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامى ، ص ٤٠
- ٨٤- الأحزاب / ٣٨
- ٨٥- الأحزاب / ٦٢
- ٨٦- فاطر / ٣ ، ٤

- ٨٧- محمد عمارة ، ص ٤١
- ٨٨- الرعد / ١١
- ٨٩- الأفعال / ٥٣
- ٩٠- غوستاف لوبون : السنن النفسية لتطور الأمم ، ترجمة عادل زعيتر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤
- ٩١- المرجع السابق ، ص ٢٥
- ٩٢- فان دالين ، ص ٣٠٧
- ٩٣- عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر ، ص ٢٠
- ٩٤- الأتعام / ٨٣
- ٩٥- فاطر / ١٠
- ٩٦- إبراهيم / ٤
- ٩٧- الزلزلة / ٨،٧
- ٩٨- بوير ، بؤس الإيديولوجيا ، ٣٦
- ٩٩- المرجع السابق ، ص ٣٧
- ١٠٠- شاکر مصطفى ، ٢١٠
- ١٠١- المرجع السابق ، الصفحة نفسها